وزارة التخطيط والتعاون الدولي
قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية

المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن

العدد (78) فبراير - 2023

الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية في اليمن
الوضع الراهن.. التداعيات .. الجهود .. المعالجات

في هذا الإصدار

أولاً
مدخل مفاهيمي (تعريفات ومؤشرات الدولة الهشة)

ثانياً
اليمن في مؤشرات الهشاشة

ثالثاً
مظاهر وسمات الهشاشة (الضعف) في اليمن

رابعاً
انعكاسات (مخاطر) الهشاشة على التنمية

خامساً
جهود الحد من الهشاشة

سادساً
السياسات والمعالجات

الافتتاحية

يشير مصطلح الهشاشة إلى الدول التي تعاني من أوجه ضعف وقصور شديدين في بنيتها الهيكلية ومستوى قدرتها على توفير الخدمات الأساسية و سيطرتها على الأرض والسيادة فضلاً عن ضعف قدرة الدولة على القيام بوظائفها الرئيسة على وجه الإجمال بالإضافة إلى أن الدولة التي تمر بظروف هشاشة تكابد أوضاعاً اقتصاديةً وسياسيةً صعبة وتعاني من أتون صراع أو خارجة منه ولازالت تداعياته وآثاره تشكل قيداً على النمو والتطور في المؤسسات والأداء العام للدولة. ومع ذلك يمكن النظر إليه من زاوية أنه قد يساعد في تحديد سبل الاصلاحات ذات الأولوية التي ينبغي أن تتجه إليها السياسات وتركز عليها الجهود الحكومية.

وتعد الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية من السمات الرئيسة للدول النامية والأقل نمواً وخاصةً التي تعاني من الصراعات، وتمتد الهشاشة لتشمل الجوانب السياسية، الأمنية، والبيئية وغيرها من القضايا التي تلامس حياة المجتمع.

وتصنف اليمن - وفقاً للبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية- من الدول التي تواجه مستويات مختلفة من الهشاشة والضعف لأسباب تتعلق بوجود تحديات هيكلية مزمنة وأزمات اقتصادية وسياسية مستجدة وظروف صراع وحرب ألقت بظلالها على المشهد الاقتصادي وعلى معيشة أفراد المجتمع وتسببت في تفاقم الأوضاع الاقتصادية والإنسانية وارتفاع مستويات البطالة والفقر، كما ارتفع منسوب عدم الرضى عن مستوى الخدمات العامة.

ومن الجدير بالذكر؛ أن هناك جهود حكومية مقدرة للتعامل مع الهشاشة الاقتصادية والإنسانية والاجتماعية بدعم الشركاء الإقليميين والدوليين والانتقال من حالة الهشاشة الى حالة الاستقرار والتعافي.

وعليه يتتبع هذا العدد من نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية جوانب الهشاشة ويحلل أبرز تداعياتها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ومخاطرها وخاصة على الفئات الضعيفة ويستخلص جملة من التدخلات والسياسات المستقبلية للحد من الهشاشة وتعزيز قدرات الدولة للخروج من حالة الهشاشة والصراع إلى أوضاع تتعزز فيها الجوانب المؤسسية والحوكمة وتتمكن الدولة من تحقيق العدالة وإنفاذ القانون وتعزيز هيبة الدولة والسيادة فضلاً عن توفير الخدمات الأساسية واطلاق طاقات النمو الاقتصادي والتطور العام.

معلومات الاتصال
لمزيد من المعلومات حول موضوعات النشرة ، يمكن التواصل مع:
أ.كمال سلطان الخامري
kamal.alkhameri@gmail.com
+967-776 027 090

هذا الإصدار بدعم من المكتب القطري لمنظمة اليونيسف
يونيسف لكل طفل

الحقائق والمؤشرات*

الهشاشة الاقتصادية

%50	انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال العقد الأخير (2011–2021)
874 دولار	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية عام 2022 مقارنة بـ **1647 دولار** عام 2014 بنسبة انخفاض بلغت حوالي **(–)47%**
29.1	معدل التضخم **(متوسط أسعار المستهلك؛ التغير السنوي %)** عام 2022 مقارنة مع **19.6** عام 2020 و **8.2** عام 2014
%49.5	نسبة العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي كنسبة من إجمالي العرض النقدي المحلي عام 2021 مقارنة بـ **26%** عام 2014، ما يعكس ضعف الثقة بالجهاز المصرفي المحلي
2.5	درجة اليمن وفق تصنيف تقييم السياسات والمؤسسات القطرية لكفاءة تعبئة الإيرادات، مقارنة بـ **2.9 درجة** ما حصلت عليه البلدان الهشة والمتأثرة بالصراع عام 2021 **(1=منخفض , 6= مرتفع)**
187	مرتبة اليمن في تصنيف سهولة ممارسة الأعمال التجارية من بين **190 دولة** وفق تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2020 **مقارنة بالمرتبة 118** عام 2013 متراجعة بمقدار **69 مركزاً** خلال 7 أعوام

الهشاشة الإنسانية و الاجتماعية

53% فقط	**(حوالي 2.28 مليار دولار)** حجم التمويل الإنساني عام 2022 من إجمالي الاحتياجات الانسانية في اليمن والبالغة **4.27 مليار دولار**
80% من السكان	يعيشون تحت خط الفقر عام 2022 مقارنة بـ **48.6%** عام 2014 و بنسبة زيادة بلغت **64.6%**
4.3 مليون شخص	نزحوا جراء الحرب والصراع، **60%** منهم يقيمون في محافظة مأرب تنعكس الهشاشة عليهم بشكل كبير
2.2 مليون طفل	يعانون من سوء التغذية الحاد **(منهم 538 ألف طفل)** قد يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم عام 2022
أكثر من 17 مليون شخص	**(53% من السكان)** يحتمل مواجهتهم لمستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد **(المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي)** بين أكتوبر وديسمبر 2022
%26	من الأسر النازحة تعولها نساء مقارنة بنسبة **9%** قبل الصراع والحرب

اليمن ومؤشرات الهشاشة لصندوق السلام للعام 2022

111.7 نقطة من إجمالي 120	مجموع مؤشرات الهشاشة لعام 2022، مقارنة بـ **105.4** و **100 نقطة** للعامين 2014 و2010 على التوالي

* جميع هذه الحقائق والمؤشرات واردة في ثنايا هذا العدد.

أولاً: مدخل مفاهيمي (تعريفات ومؤشرات الدولة الهشة)

يعد **مفهوم الدول الهشة** من المفاهيم الاصطلاحية الحديثة التي ظهرت نتيجة الصراعات الدولية، وفقدان تلك الدول لوظائفها إزاء مواطنيها ضمن مؤشرات حددتها المنظمات الدولية لا سيما صندوق السلام (Fund For Peace) في إصدار تقارير سنوية حول الدول الهشة، والتي كانت تصدر تحت عنوان **الدول الفاشلة** منذ عام 2005 ثم تم تغييرها عام 2014 إلى **الدول الهشة** التي تضم قائمة الدول ذات السيادة في الأمم المتحدة فقط، من دون تغيير للمعايير والسياقات المتبعة في المؤشرات السابقة للدولة الفاشلة.

ويقصد بحالة الهشاشة محدودية قدرة مؤسسات الدولة و/أو الإدارة السياسية على توفير الوظائف الأساسية للحد من الفقر، تأمين التنمية وحفظ الأمن وحقوق الإنسان.[1] كما تشير **الهشاشة** إلى طيف واسع من الحالات: حيث تعاني دول من الأزمات، وأخرى من الحروب، ومن إعادة الإعمار، والأزمات الإنسانية والطبيعية وحالات الفقر المدقع.

ويعرف البنك الدولي الدول الهشة بأنها "تلك الدول التي تواجه تحديات في التنمية، تتمثّل في ضعف القدرات المؤسسية، وافتقارها للحكم الرشيد، ووجود حالةٍ من عدم الاستقرار السياسي قد تؤدي بها إلى مستوى ما من العنف الداخلي، أو قد تكون تلك الحالة من عدم الاستقرار موروثة من صراعٍ داخليٍّ في الماضي القريب، وتعاني من انخفاض الدخل أيضاً".[2] ويعرف البنك الدولي أيضاً الدولة على أنها هشة، إذا انطبق عليها الآتي:[3]

أ. إذا كانت الدولة بحاجة إلى تلقي معونات أو منح من مؤسسة التنمية الدولية (IDA)
ب. إذا كانت الدولة مسرحًا لإحدى عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، خلال الأعوام الثلاث التي تسبق التقييم.
ج. أن تحصل الدولة على درجة أقل من 3.2 في الحوكمة (Governance)، وذلك بحسب مؤشر تقييم أداء الدولة والأداء المؤسسي (CPIA) التابع للبنك الدولي.

أما **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية** (OECD) فتعرف الهشاشة بأنها مزيج من التعرض للمخاطر وقدرات التأقلم غير الكافية للدولة والنظام و/ أو المجتمعات لإدارة هذه المخاطر أو استيعابها أو التخفيف منها، و في عام 2022 تشكل السياقات الهشة ربع سكان العالم (24%) والدول الهشة يعيش فيها ثلاثة أرباع سكان العالم (73%) ممن يعانون فقر مدقع. والهشاشة تعرض الناس والكوكب والازدهار للخطر. في عالم مترابط، تعتبر معالجة الأسباب الجذرية للهشاشة المتعددة الأبعاد ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة والسلام.[4]

ووفقاً **لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**، فإنّ المنطقة أو الدولة الهشّة لديها قدرات ضعيفة على القيام بوظائف الحوكمة الأساسية وتفتقر إلى القدرة على تطوير علاقات بناءة متبادلة مع المجتمع. كما أنها تعتبر أيضاً أكثر ضعفاً على صعيد الصدمات الداخلية أو الخارجية.[5]

وتعرِّفُ **منظمة العمل الدولية** الهشاشة على أنها تشير إلى حالات مفاجئة و/أو دورية حيث يؤدي عامل خطير أو أكثر سواء أتى من الداخل أو الخارج إلى تفاقم حالة قائمة من عدم الاستقرار السياسي والهشاشة الاجتماعية والاقتصادية.[6]

الجدير بالذكر أن **منطقة الشرق الأوسط** تضم عدداً من الدول الهشة تعيش حالة ضعف: (اليمن، الصومال، سوريا، السودان)، وهي تعاني من تكرار الأحداث التي تدفع الدولة نحو الضعف، ومن أبرزها الصراعات والحروب.

مؤشر الدول الهشة The Fragile States Index (FSI)

تساعد مؤشرات الضعف والهشاشة على تعريف الدول التي تعتبر هشّة، حيث تمثل أوضاع الهشاشة، مثل الصراع والعنف الذي يعد أحد التحديات الرئيسة التي تواجه عملية التنمية، ويشكل خطراً على الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر المدقع في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل على حد سواء. وتذهب تقديرات البنك الدولي إلى أنه بحلول عام 2030، سيعيش في مثل تلك الأوضاع ما يصل إلى ثلثي فقراء العالم فقراً مدقعاً. وتعد الصراعات أيضاً السبب الرئيس في 80% من جميع الاحتياجات الإنسانية، واليمن هي إحدى الدول الهشة بشكل عام فترة من الزمن إلا أنها ازدادت تعقيدا لأوضاعها الهشة خلال فترة الصراع والحرب الحالية.

[1] الإسكوا، التخطيط في السياقات الهشة، الهشاشة والتخطيط مقاربات رئيسة، ص4.
[2] أماني خليل باخريبه، الدولة الهشة، الموسوعة السياسية،2020/9/10، https://politcal-encyclopedia.org/volunteer/
[3] https://ar.m.wikipedia.org/wiki/%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9_%D9%87%D8%B4%D8%A9
[4] https://www.oecd.org/publications/states-of-fragility-fa5a6770-en.htm
[5] أماني خليل باخريبه، الدولة الهشة، الموسوعة السياسية،2020/9/10، https://politcal-encyclopedia.org/volunteer/
[6] منظمة العمل الدولية، تقرير الدول الهشة والعمل اللائق في آسيا والمحيط الهادي والدول العربية.

وقد ظهرت في العقود الأربعة الماضية العديد من المؤشرات والمقاييس الكمية لموضوعات اقتصادية وتنموية واجتماعية وتعليمية وسياسية. **ويعدّ مؤشر الدول الهشة** (FSI) الذي بدأت تصدره مؤسسة صندوق السلام (FFP) عام 2005 والذي اعتمد ليحل محل مؤشر الدول الفاشلة عام 2014 ، من المؤشرات الحديثة المهمة والشاملة، كونه يعتمد في بنيته على جوانب سياسية واجتماعية واقتصادية مختلفة تُجمع في رقم واحد.

ومؤشر الدول الهشة (FSI) هو تصنيف سنوي لـ 179 دولة – عدد الدول حسب التقرير السنوي الأخير 2022 وهو الإصدار الثامن عشر- بناءً على الضغوط المختلفة التي تواجهها والتي تؤثر على مستويات هشاشتها. ويعتمد المؤشر على النهج التحليلي لأداة نظام تقييم النزاعات (CAST) الخاصة بصندوق السلام.[7]

ويعد مؤشر الدول الهشة أداة مهمة في تسليط الضوء، ليس فقط على جوانب الهشاشة التي تواجهها الدولة محل الدراسة، بل ويساعدها على قياس مستوى قدراتها في مواجهة تلك الجوانب من الهشاشة والضعف وكيفية إدارتها لتلك القدرات في مواجهة نقاط الضعف ذات الصلة التي تساهم في خطر هشاشة الدولة، وبالتالي فإن المؤشر يجعل تقييم المخاطر السياسية والإنذار المبكر للصراع في متناول صانعي السياسات والجمهور بشكل عام، مما يمكنها من تطبيق البرامج الكفيلة بإصلاح الأوضاع.

وقد قام صندوق السلام بتصنيف الدول بحسب النتائج إلى أربعة مستويات رئيسة: الدول **المستدامة** وهي الدول التي حقق المؤشر العام فيها مجموع نقاط تتراوح بين (0-29.9 نقطة)، أما الدول **المستقرة** وهي التي كان مجموع نتائجها (30-59.9 نقطة)، ثم الدول التي حصلت (60-89.9 نقطة) فهي دول **مُحذَّرة** (لديها تحذير)، أما الدول التي حصلت على (90-120 نقطة) فتصنّف على أنها دول **مُنذَرة** (لديها إنذار). ومن ثم تتدرج هذه المستويات الأربع الرئيسة إلى مستويات فرعية بين الاثنين إلى ثلاث مستويات فعلى سبيل المثال الدول المنذرة تتراح بين أ) الدول المنذرة. ب) الدول عالية الإنذار. ج) الدول عالية الإنذار جداً.

يعمل صندوق السلام منذ أكثر من 60 عاماً على تطوير الأدوات والمناهج العملية للحدّ من الصراعات، والاهتمام الجادّ بالعلاقة بين الأمن البشري والتنمية الاقتصادية، ويُسهم الصندوق بوساطة هندسة شراكات ومنهجيات أكثر ذكاء، في مساعدة المجتمعات على تحقيق السلام والازدهار، وتمكن صانعي السياسات والمعنين من تشخيص المخاطر ونِقاط الضعف، وتطوير الحلول بالحوار الجماعي، بما يوفّره من بيانات.

[7] The Fund for Peace، Fragile States Index 2022

ثانياً: اليمن في مؤشرات الهشاشة

وفق تصنيفات البنك الدولي للهشاشة

بالنسبة لتصنيف البنك الدولي لأوضاع الهشاشة، فقد بدأ البنك وفق أنظمة وحسابات معينة بإعداد [8]: 1) قائمة الدول منخفضة الدخل تحت الضغط (2004- 2008) وكانت غير معلنة وللاستخدام الداخلي إلا أنه تم نشرها لاحقا وفي هذه القائمة قسمت الدول إلى **دول تعاني من هشاشة حادة "Severe" ودول هشة هامشية "marginal" ولم تظهر اليمن في هذه القوائم**، ثم انتقلت إلى إعداد: 2) قائمة الدول الهشة (2009-2010) مع بعض التطوير على المنهجية السابقة موزعة بين **دول هشة أساسية "core fragile states" ودول تعاني من هشاشة هامشية "marginal fragile states" وبدأت اليمن في الظهور في هذه القائمة ضمن الدول الـ marginal في العام 2009**. وبعد ذلك أصدرت: 3) القائمة المنسقة (الموحدة) لأوضاع الهشاشة بناء على التشاور مع العملاء (clients) والشركاء (2011-2019) بالتنسيق مع بنك آسيا للتنمية وبنك أفريقيا للتنمية، مع الأخذ بالاعتبار تواجد بعثة الأمم المتحدة و/ أو حفظ السلام الإقليمي أو البعثة السياسية/ لبناء السلام خلال السنوات الثلاث الماضية ضمن آلية التقييم أو التصنيف، **وقد استمر حضور اليمن في هذه القائمة طيلة هذه الفترة**. وحالياً ومنذ السنة المالية 2020 للبنك الدولي، بدأ إصدار القائمة الأخيرة: 4) أوضاع الهشاشة والدول المتأثرة بالصراع والتي تعكس تطور ونضوج المفهوم للبنك الدولي لتحديات التنمية في هذه الدول المتأثرة بالعنف وعدم الاستقرار وبالتوازي مع إستراتيجية البنك للهشاشة والصراع والعنف[9]، وتشمل هذه القائمة قسمين أساسيين وهما: أ) الدول كثيفة الصراع العالية أو المتوسط. ب) الدول ذات الهشاشة المؤسساتية والاجتماعية العالية. **وقد ظهرت اليمن في هذه القائمة كدولة كثيفة الصراع بشكل عال خلال العامين 2020 و2022 وبشكل متوسط في العام 2021**.

وفق الإطار متعدد الأبعاد للهشاشة Multidimensional fragility framework حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) [10]

يسعى هذا الإطار إلى تقييم المخاطر وقدرات المواجهة عبر ستة أبعاد: الاقتصادية (يشمل 10 مؤشرات) والبيئية (10 مؤشرات) والبشرية (10 مؤشرات) والسياسية (9 مؤشرات) والأمنية (9 مؤشرات) والمجتمعية (9 مؤشرات)، ولكل بعد أو مؤشر درجة تتراوح بين 1 شديدة (Severe) - 5 طفيفة (Minor). وحسب آخر تقرير صادر في سبتمبر 2022، تضمن تحديد 60 مساقاً (دولة) للهشاشة منها 15 في غاية الهشاشة.

وبالنسبة **لليمن** وفق هذا الإطار فقد احتلت (المركز الرابع) ضمن الدول الـ 15 التي هي في غاية الهشاشة متقدمةً فقط على الصومال (المركز الأول)، جنوب السودان (المركز الثاني) وأفغانستان (المركز الثالث). وعلى مستوى الأبعاد الستة فقد سجلت اليمن درجة (1) فيها جميعاً أي أعلى درجات الهشاشة، وهذا يأتي انعكاسا لتسجيلها الدرجة (1) في معظم المؤشرات الفرعية للأبعاد الستة [11].

وفق مؤشر الهشاشة لصندوق السلام

اليمن والعالم

مؤشر الدولة الهشة العام يتراوح بين0-120، فكلما اقترب رصيد الدولة من 120 نقطة كانت أكثر هشاشة، في حين إذا اقترب مجموع نقاط الدولة من الصفر كانت الدولة مستقرة وأبعد ما يكون عن وصفها بالهشة.

وعلى مستوى **الترتيب العالمي، فقد كان ترتيب اليمن** في المرتبة 15 عام 2010 وتراجع تدريجياً متأثرة بشكل أساسي بالصراع والحرب ليصل إلى المرتبة 8 في 2014 ثم الى المرتبة 7 في عام 2015 ثم تدهور أكثر ليصل إلى المرتبة الثالثة في العام 2018 ثم أصبحت اليمن في المرتبة الأولى على مستوى الهشاشة – متأثرة بشكل أساسي بالصراع والحرب - منذ العام 2020 وحتى العام 2022 من بين 179 دولة شملها التقرير الأخير لمؤشر الهشاشة (سبتمبر 2022)، وكما يتضح من الشكل (1):

[8] Historical Overview: The World Bank Group's Classification of Fragile and Conflict Affected Situations; https://thedocs.worldbank.org/en/doc/373511582764863285-0090022020/original/FCSHistorialnote.pdf

[9] https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/844591582815510521/world-bank-group-strategy-for-fragility-conflict-and-violence-2020-2025

[10] https://www.oecd.org/publications/states-of-fragility-fa5a6770-en.htm

[11] http://www3.compareyourcountry.org/states-of-fragility/countries/YEM/

شكل (1): ترتيب اليمن في مؤشر الدول الهشة على المستوى العالمي

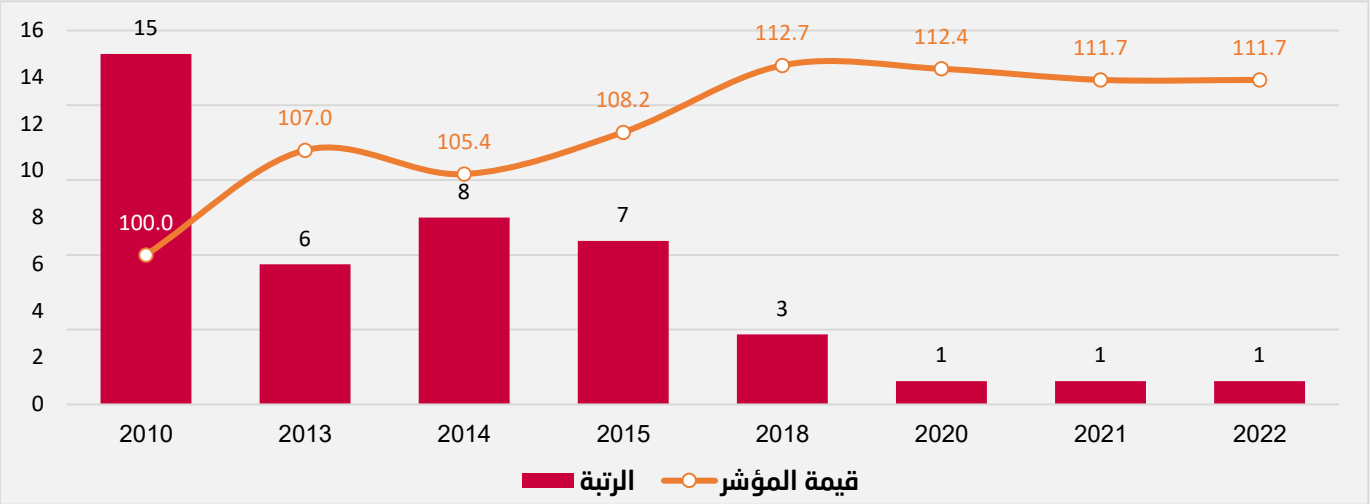

المصدر: https://fragilestatesindex.org/excel

وبالنظر إلى درجة الهشاشة فقد بلغت أقصاها في اليمن خلال العامين 2018 و2020 عند 112.7 نقطة و 112.4 نقطة تواليا من أصل 120 نقطة مقارنة بـــ 100 نقطة عند العام 2010 و 105.4 نقطة في العام 2014. وبغض النظر عن مرتبة اليمن الأولى في مؤشر الهشاشة للأعوام 2020،2021،2022 إلا أن الدرجة المتحققة في المؤشر العام للهشاشة سجل تحسناً وإن كان بشكل طفيف (111.7) مقارنة بالثلاث الأعوام السابقة مما يعكس أثر الهدوء النسبي على صعيد الصراع والحرب.

ويجدر الإشارة أنه على الرغم من التحفظات على مكونات المؤشر إلا أنه يعطي دلالة عن وضع الهشاشة في اليمن.

اليمن وبعض الدول العربية

وبالنسبة لموقع اليمن في مؤشر الهشاشة على مستوى المنطقة العربية، يتضح أن اليمن وصلت إلى حالة الهشاشة القصوى واحتلت المرتبة الأولى على المستوى العالمي وعلى مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أيضاً، حيث تراجعت من المركز 15 عام 2010 إلى المركز الأول على مستوى العالم والمنطقة العربية عامي 2020 و 2022، وقد صُنِّفَتْ كل من اليمن والصومال بالقائمة الأولى للدول الأكثر هشاشة عالمياً ومصنفة في فئة (منذر بالخطر العالي جدا) بالإضافة إلى كل من: سوريا والسودان وجنوب السودان في فئة (منذر بالخطر العالي) باعتبارهن الدول الخمس الأكثر هشاشة في العالم، وكما يتضح من الجدول (1). **وجميع هذه الدول قد شهدت صراعاً و/أو انهياراً اقتصادياً على مدار السنوات الماضية.**

جدول (1): مقارنة بين مجموعة من الدول العربية وجنوب السودان في مؤشر الهشاشة عالمياً خلال الفترة (2006- 2022)

	2006		2010		2015		2020		2022	
	الترتيب دوليا	رصيد الدولة	الترتيب دوليا	رصيد الدولة	الترتيب دوليا	رصيد الدولة	الترتيب دوليا	رصيد الدولة	الترتيب دوليا	رصيد الدولة
السودان	1	112.3	3	111.8	4	110.8	8	104.8	7	107.1
العراق	4	109	7	107.3	12	104.4	17	95.9	23	93.8
الصومال	6	105.9	1	114.3	2	114	2	110.9	2	110.5
اليمن	16	96.6	15	100	7	108.2	1	112.4	1	111.7
سوريا	33	88.6	48	87.9	9	107.8	4	110.7	3	108.4
ليبيا	95	68.5	111	69.1	25	95.3	20	95.2	21	94.3
جنوب السودان	0	0	0	0	1	114.5	3	110.8	3	108.4

المصدر: https://fragilestatesindex.org/excel/

وفقاً لمؤشر تقرير الدول الهشة لعام 2022 فقد احتلت اليمن والصومال المرتبة الأولى والثانية في فئة (منذر بالخطر العالي جداً) بمجموع نقاط بلغت 111.7و 110.5 نقطة على التوالي، بينما حصلت كل من سوريا و جنوب السودان على المرتبة الثالثة بواقع 108.4 نقطة لكلا البلدين. كما حل السودان في المرتبة السابعة بقائمة الدول الأكثر هشاشة عالمياِ بواقع 107.1 نقطة لنفس العام، وجاء العراق في المرتبة 23، وليبيا في المرتبة 21.

ثالثاً: مظاهر وسمات الهشاشة (الضعف) في اليمن

إن هشاشة الدول هي عملية تراكمية لمجموعة من الظروف والتحديات والصعوبات المعيقة للنمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالذات في البلدان النامية والأقل نمواً، التي تعاني من الصراعات المستمرة ومن الانقسامات السياسية والاجتماعية وعدم الاستقرار، ومنها **اليمن** التي تعاني من مشاكل هيكلية عميقة، أهمها: ضعف الحوكمة والبيروقراطية وضعف محاربة الفساد، والصراع مصحوبة بمستويات عالية من الفقر والبطالة وبطء النمو، وهو ما جعلها اقتصاداً يتسم بالضعف والهشاشة، مما أضعف من قدراتها على تحقيق التنمية المتكافئة، حيث أوضحت العديد من الدراسات أن العلاقة بين الهشاشة والصراع هي علاقة جوهرية وتبادلية في التأثير والتأثر، حيث يعاني ما يقرب من نصف البلدان الهشة من بعض أشكال الصراع[12].

وبصفة عامة **يمكن إرجاع الهشاشة الاقتصادية والسياسية والأمنية في اليمن** إلى مجموعة من العوامل، أهمها: نقص مرافق البنية التحتية الأساسية، والعجز عن الحصول على خدمات التعليم والرعاية الصحية بجودة عالية، وتداعيات الأوضاع الداخلية، والكارثة الإنسانية التي نجمَت عن الصراع والحرب، فضلاً عن ضعف محاربة الفساد المالي والإداري والسياسي وغيرها، وتغييب القوانين الضامنة لحقوق الإنسان، والضغوط الديموغرافية، واللاجئين، والمشرَّدين داخليًّا، وضعف الأمن والاستقرار. وعلى المستوى السياسي يتضح من أن الشباب اليمنيين كانوا أقل ثقة في مؤسسات الدولة، وأقل رضا بمستوى معيشتهم، ومن ثم أقل تفاؤلا بالمستقبل، من كبار السن.[13]

وتتعدد مظاهر هشاشة الدولة اليمنية في مختلف الجوانب الاقتصادية والمؤسسية والسياسية والاجتماعية، نوجز أهمها على النحو التالي:

1. التدهور الاقتصادي وارتفاع معدلات الفقر

يظهر ذلك جلياً من خلال التغيرات في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث تذبذب بين الصعود والهبوط خلال الفترة (2010 -2013) والتي تخللتها الاحتجاجات الشعبية وثورات الربيع العربي. وخلال فترة الصراع والحرب (2014-2021) انكمش الناتج المحلي الحقيقي بأكثر من 50% [14] وخسر الاقتصاد تراكمياً حوالي 126 مليار دولار[15] من ناتجه المحلي الحقيقي نتيجة الصراع والحرب بالإضافة إلى الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19.

شكل (2): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في اليمن خلال الفترة (2000-2021)؛ (%)

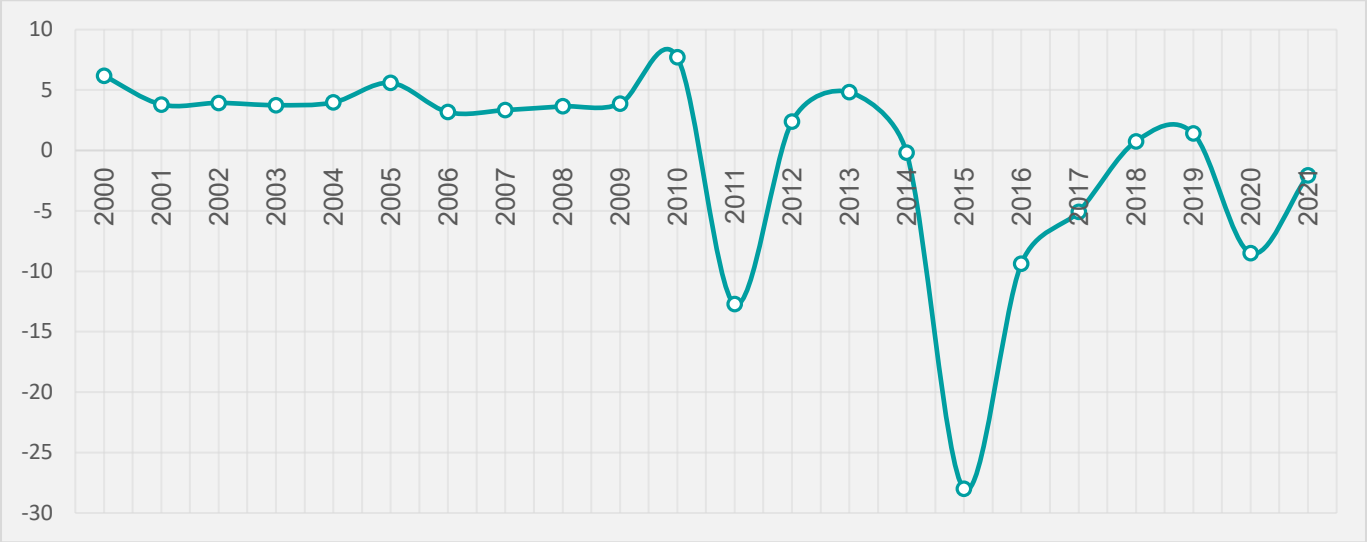

المصدر:

https://www.imf.org/en/Publications/WEO/weo-database/2022/October/weo-report?c=474,&s=NGDP_R,NGDP_RPCH,NGDP,NGDPD,&sy=1999&ey=2027&ssm=0&scsm=1&scc=0&ssd=1&ssc=0&sic=0&sort=country&ds=.&br=1

[12] Bertocchi, Graziella; Guerzoni, Andrea (2010) : Growth, history, or institutions? What explains state fragility in sub-Saharan Africa, IZA Discussion Papers, No. 4817, Institute for the Study of Labor (IZA),

[13] المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، إدارة عملية الانتقال في اليمن: تقييم لتكاليف الصراع والتنمية في المستقبل، حلول مستدامة للقضاء على الجوع والحد من الفقر، ورقة مناقشة 0120، أيلول/سبتمبر 2012.، ص6.

[14] البنك الدولي، مرصد الاقتصاد اليمني، هل تصفو الأجواء في سماء اليمن؟ ربيع- يونيو 2022.

[15] البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة تقييم أثر النزاع في اليمن، مسارات التعافي ،2021.

وقد انعكس التدهور الاقتصادي في انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من حوالي 1647 دولاراً عام 2014 إلى 874 دولاراً عام 2022 ، وكما يتضح من الشكل (3):

شكل (3): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بالدولار ونسبة السكان تحت معدل خط الفقر الوطني في اليمن خلال الفترة (2014-2022)

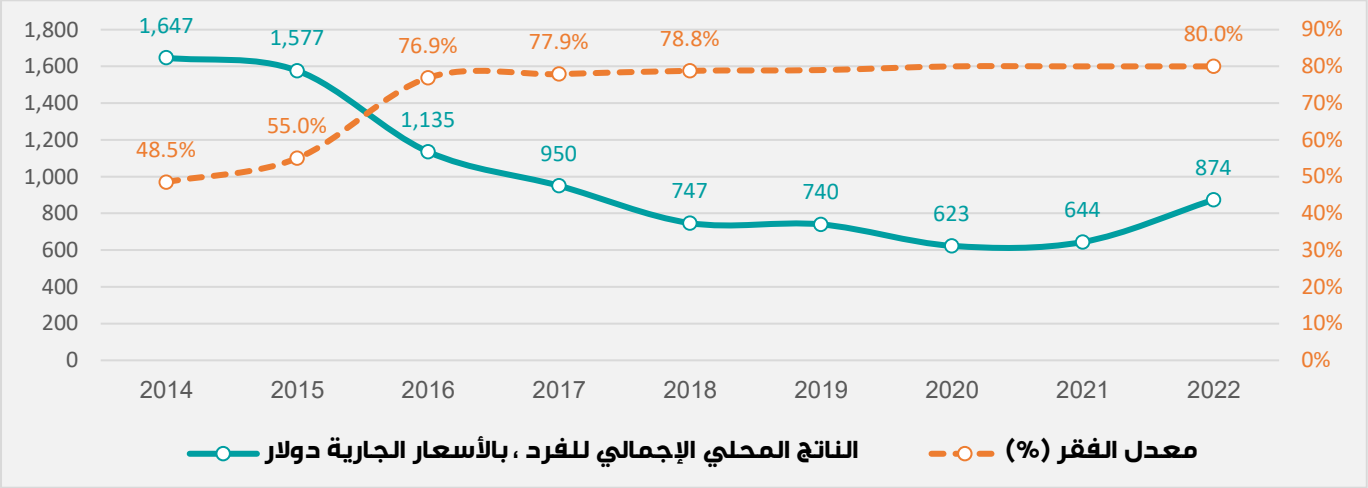

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية، العدد (75)، أغسطس 2022.

وهذا التراجع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تسبب في ارتفاع مستويات سوء التغذية والفقر. ويتضح من الشكل(3) العلاقة السببية بين نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ونسبة السكان تحت خط الفقر والتي كانت في الغالب علاقة عكسية خلال سنوات المقارنة، أي إنه كلما كان نصيب الفرد مرتفعاً كانت معدلات الفقر منخفضة والعكس في حالة انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كانت معدلات الفقر عالية، حيث ارتفعت نسبة السكان تحت خط الفقر في اليمن من حوالي 48.6% عام 2014 إلى نحو 80% عام 2022 ، بنسبة زيادة بلغت نحو 64.6%، مع تراجع مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

2. تدهور البنية التحتية وتدمير الأصول جراء الصراع والحرب[16]

أدى تضرر المرافق الحيوية وشبكة البنية التحتية إلى تراجع حجم نشاط الاقتصاد الوطني بشقيه العام والخاص، وتضاءلت فرص التنمية، إلى جانب ارتفاع معدلات الفقر، والبطالة، وانعدام الأمن الغذائي، وتراجع مستوى المعيشة [17]. وتشير تقارير البنك الدولي إلى أن تعطل مرافق البنية التحتية والخدمات المالية أثرت تأثيراً حاداً على نشاط القطاع الخاص.

لذا فإن معالجة القطاعات التي دمرتها الحرب تشوبها الكثير من الاختلالات، مثل شبكة الطرق وقطاع الكهرباء، ومياه الشرب والري والصرف الصحي[18]، والأضرار كانت الأسوأ في قطاع الإسكان، حيث تعرضت حوالي 40%من الوحدات إما لأضرار جزئية (39%) أو تدمير كامل (1%)، كما تضررت قطاعات: التعليم والصحة والنقل والمياه والصرف الصحي بشكل خطير، حيث تراوح إجمالي الأضرار بين (29% النقل) إلى (39% الصحة).

كما أن تراجع مستوى عمل المرافق الخدمية في العديد من القطاعات لا يعكس الأضرار المادية فحسب بل أيضاً عوامل أخرى مثل القدرة المؤسسية وتوفر الموظفين ودفع المرتبات وتوفر الكهرباء، وفيما يتعلق بالوضع التشغيلي، يبدو أن قطاع الطاقة هو الأكثر تضرراً، حيث لا يعمل سوى 14% من المرافق إلا بجزء من طاقتها الإنتاجية رغم الأضرار المادية المحدودة نسبياً، فهناك أكثر من 85% من مرافق الطاقة لا تعمل على الإطلاق.[19]

وتقاس **جودة البنية التحتية** في بلد ما بشكل متكامل بانخفاض كلفة إنتاج تلك السلع والخدمات، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض أسعارها وزيادة الطلب عليها، وتوفير البيئة الآمنة للاستثمار والنشاط التجاري، مما يعني خلق مزيد من فرص العمل وزيادة معدل النمو الاقتصادي، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. ويحدث العكس تماماً في ظل غياب أو تدني مستوى خدمات البنية التحتية من حيث عدم تكاملها، أو رداءة جودتها، حيث تؤدي إلى ارتفاع تكلفة إنتاج السلع والخدمات، الأمر الذي ينعكس على انخفاض حجم الاستثمار ويتبعه غياب الاستقرار كنتيجة لزيادة البطالة وانخفاض النمو الاقتصادي.

[16] لمزيد من المعلومات حول تكاليف الأضرار الناتجة عن الصراع والحرب، يرجى العودة إلى نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن العددين (72،51).

[17] https://almasdaronline.com/articles/258664

[18] لمزيد من المعلومات حول تكاليف الأضرار الناتجة عن الصراع والحرب في هذه القطاعات، يرجى العودة إلى نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن الأعداد: (61، 69 و71).

[19] DNA، مجموعة البنك الدولي، التقييم المستمر للاحتياجات في اليمن، المرحلة الثالثة، تحديث 2020.

ومن خلال مسار إعادة التعافي للاقتصاد اليمني وتحقيق الاستقرار في مختلف الجوانب، قد يبدو الأمر ليس من السهولة بمكان، في ظل الاختلالات الكبيرة التي ضربت أهم الركائز الحيوية، والبنية التحتية في البلاد، وفاقمت من تدهورها، إلى جانب ما كانت تعاني منه قبل الصراع والحرب من هشاشة وضعف في قواعدها الأساسية، التي تعد نقطة الانطلاق نحو البناء والتنمية، وتحقيق تطلعات الشعوب.

وهناك فجوة الوصول إلى خدمات البنية التحتية تزداد وضوحا عندما برزت أولى حالات الإصابة المؤكدة بكوفيد-19 في الدول الهشة والمتضررة من الصراعات وخاصة اليمن، ومن المحتمل أن يزيد الافتقار إلى البنية التحتية الصحية من الضغط على الخدمات الصحية العامة المجهدة أصلاً، مما يفاقم الفجوات على صعيد الحصول على الخدمات الصحية والتي من شأنها أن تؤدي إلى مزيد من التدهور في الوضع الصحي.

3. محدودية أثر السياسات الاقتصادية (الهشاشة المالية والنقدية)

مع ظروف الصراع والحرب تتشتت الموارد العامة، وبالذات في ظل الانقسامات المالية والنقدية نتج عن ذلك عدم إعداد موازنة عامة وشاملة. باستثناء موازنة في عام 2019، والتي استهدفت ترشيد النفقات العامة وتعزيز الإيرادات وبصورة تؤدي إلى خفض العجز إلى حدود آمنة وتمويله من مصادر غير تضخمية[20].

ومن الجدير بالذكر أنه وفي ظل الظروف الاستثنائية الحالية عادةً ما يتم إعداد خطة الانفاق لستة أشهر في إطار الموارد المتوقعة؛ بديلا عن الموازنة العامة.

سمات الهشاشة المالية

ويمكن إبراز أهم سمات الهشاشة المالية والاقتصادية في التالي:

أ- **تراجع الإيرادات العامة الحكومية** كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الى 9.2% كمتوسط للفترة (2014-2022) مقارنة بـ27.8% كمتوسط للفترة (2008-2013)، وقد ساهم بشكل رئيسي في هذا التراجع تجميد المنح الخارجية وتوقف صادرات النفط والغاز الطبيعي.[21]

ب- **تشتت تحصيل الموارد والإيرادات الضريبية** بين السلطات المختلفة وعدم التزام العديد من المؤسسات المركزية والمحلية بتوريد المبالغ المالية التي تقوم بجبايتها إلى الخزينة العامة للدولة.

ج- عدم القدرة على تحقيق الأهداف الاقتصادية والتنموية المرجوة في ظل **ضعف الموارد** وبالتالي توقف النفقات الاستثمارية والتي تعد أحد أهم ركائز النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب انخفاض النفقات العامة الجارية إلى أدنى مستوياتها، وعدم وفائها بالحد الأدنى من المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك النفقات التشغيلية للبنى والمؤسسات العامة وتوقف دفع الأجور والمرتبات لجزء كبير من موظفي الدولة إلى جانب تعثر برامج الحماية الاجتماعية وتوقف برامج الإنفاق العام الاجتماعي والتنموي.

د- **ضعف الشفافية** جراء عدم قيام المؤسسات الدستورية وبالذات مجلس النواب وأجهزة الرقابة الأخرى، كالجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، بمهامها بكفاءة، وضعف الإشراف من ناحية ثانية.

سمات الهشاشة النقدية

اتسمت السياسة النقدية في اليمن منذ عام 2015 بمحدودية فاعلية السياسات والإجراءات والقرارات التي تم اتخاذها من قبل الجهات المعنية لمعالجة التشوهات لأسعار الصرف في سوق النقد، ومعالجة الاختلالات في منظومة العمل المصرفي.

وتتمثل أهم سمات الهشاشة النقدية على النحو التالي:

أ- **الانقسام المؤسسي** لإدارة السوق النقدية منذ عام 2016 وبصورة أسهمت في ترسيخ دعائم الانقسام المالي والنقدي في اليمن وبالتالي ازدواجية المعايير والسياسات والتوجيهات المنظمة للسياسات النقدية وتضاربها.

ب- الزيادة المفرطة في العرض النقدي من العملة المحلية جراء **التمويل التضخمي** لعجز الموازنة في دفع رواتب الموظفين المدنيين وبعض الالتزامات الأخرى من جهة، ومن جهة أخرى ضخ العملة النقدية القديمة.

[20] البنك الدولي، تقرير عن الأوضاع الاقتصادية في اليمن، شتاء 2019.

[21] International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, October 2022

ج- **ضعف الثقة بالعملة الوطنية** ويتضح ذلك من خلال زيادة نسبة العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي، كنسبة من إجمالي العرض النقدي المحلي، من حوالي 26% عام 2014، إلى حوالي 49.5% عام 2021[22]، ويرجع ذلك بدرجة أساسية إلى قيام العملاء والمودعين بسحب جزءٍ من أرصدتهم النقدية، إلى جانب زيادة الإصدار النقدي الجديد.

د- **تدهور قيمة العملة المحلية** بصورة كبيرة خلال السنوات 2015 – 2022 واختلاف قيمة العملة المحلية من منطقة إلى أخرى داخل اليمن، حيث ارتفع سعر الصرف للعملة المحلية أمام الدولار الأمريكي من حوالي 214 ريال/ للدولار بداية العام 2015، إلى حوالي 557 ريال/دولار في نهاية سبتمبر 2022 في صنعاء وبنسبة نمو خلال الفترة (2015-2022) بلغت 160.3% فيما بلغت قيمة العملة المحلية في عدن نهاية سبتمبر 2022 حوالي 1115 ريال/دولار وبنسبة نمو بلغت 421% خلال الفترة (2015-2022)[23].

وبناءً على ما سبق، فإن **النتيجة الحتمية لهشاشة السياسات المالية والنقدية** المتبعة في اليمن منذ عام 2015 وحتى عام 2022 قد تمثلت في ارتفاع معدلات التضخم السنوية، حيث تشير بيانات صندوق النقد الدولي[24] إلى ارتفاع معدل التضخم في اليمن (متوسط أسعار المستهلك؛ التغير السنوي %) من 19.6 عام 2020 إلى 26 ثم إلى 29.1 في العامين 2021 و2022 على التوالي، مقارنة مع 8.2 عام 2014، في ظل تدهور قيمة الريال اليمني أمام العملات الأجنبية في سوق الصرف والتي وصلت حينها لمستويات غير مسبوقة، وتصل فوارق الصرف بين العملتين المتداولتين للريال اليمني بين عدن وصنعاء إلى حوالي 50%، لينعكس ذلك مباشرة على أسعار السلع والخدمات، إلى جانب تأثر معدل التضخم المحلي بالتضخم المستورد وبالذات في السلع الغذائية والتي تمثل حوالي 90% من إجمالي الغذاء المستهلك في اليمن[25].

الجدير بالذكر أن ظاهرة التضخم المستمرة في اليمن تعكس اختلالات وضغوطات يشهدها الاقتصاد، مثل زيادة مستوى العرض النقدي في المجتمع، مقارنة بمستوى المعروض من السلع والخدمات، وانقسام المؤسسات الاقتصادية، وتشتت الموارد، واستمرار العجز في الميزان التجاري للدولة.

4. تراجع الاستثمارات والتوجه نحو الاستثمار في الخارج

اتصفت **اليمن بهشاشة البيئة الاستثمارية للأعمال** خصوصاً في تصنيفات الأعمال العالمية، مما دفع برؤوس الأموال الأجنبية والخاصة إلى الخارج، والتي نتجت بشكل أساسي عن سياسات الحوكمة الفاشلة والمحاورات العقيمة التي زادت من حدة هشاشة المناخ الاستثماري، ففي تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2020 الذي يصدره البنك الدولي، ووفقاً لتصنيف سهولة ممارسة الأعمال التجارية حلت اليمن في المرتبة 187 من بين 190 دولة مقارنةً بالمرتبة 118 في عام 2013 أي إنها قد تراجعت 69 مركزاً خلال سبعة أعوام فقط[26]، وقد صنف التقرير أيضاً اليمن ضمن أسوأ خمسة بلدان للتجارة عبر الحدود، وتأمين الكهرباء، والحصول على الائتمان، والتعامل مع رخص البناء، كل هذه العوامل مضافةً إلى الحرب والصراع جعلت مناخ الاستثمار في اليمن صعباً[27]، حيث قرر العديد من رجال الأعمال اليمنيين نقل رؤوس أموالهم إلى أماكن أخرى خارج اليمن، فيما اضطر الآخرون الذين قرروا البقاء إلى التضحية بنسب كبيرة من قوتهم العاملة.

وكما يتضح من الشكل (4) وبتتبع الاستثمارات العامة والخاصة على حد سواء يتضح أنها سارت بشكل غير منتظم خلال الفترة (2015-2020)، وفي المتوسط لهذه الفترة فقد سجلت الاستثمارات العامة والاستثمارات الخاصة معدلات نمو سالبة بلغت حوالي (-)11.6% و (-)14.2% تواليا. كما يلاحظ أيضاً أنه خلال العام 2019، حققت الاستثمارات العامة والخاصة معدلات نمو موجبه قدرها 30.5% و24% تواليا وهو ما يعكس الهدوء النسبي الذي شهدته البلاد من حيث المواجهات العسكرية. وخلال العام 2020 الذي شهد جائحة كوفيد-19 تراجعت كل من الاستثمارات العامة والخاصة بمعدلات نمو سالبة ومتقاربة جداً قدرها (-)80.6% و (-)79.7% تواليا، وهو الأمر الذي يعكس مدى تأثر نشاط الاستثمار بشقيه العام والخاص بالوضع العام للدولة وأيضاً بالصدمات الخارجية، ونتيجة لذلك انخفضت قدرة الاقتصاد على التوظيف والإنتاج.

[22] البنك المركزي اليمني، التطورات المالية والنقدية، يونيو 2022.

[23] WFP, Yemen Food Security Update, September 2022

[24] https://www.imf.org/en/Countries/YEM

[25] وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تحليل تطور أسعار السلع الغذائية في اليمن وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، مارس 2022.

[26] World Bank Group, 2020, Doing Business, https://archive.doingbusiness.org/en/reports/global-reports/doing-business-2020

[27] إعادة تصور أولويات لتعافي القطاع الخاص في اليمن: إصلاح بيئة الأعمال والاستثمار في اليمن https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/8081

شكل (4): تطور معدلات نمو الاستثمار العام والخاص خلال الفترة (2015-2020)

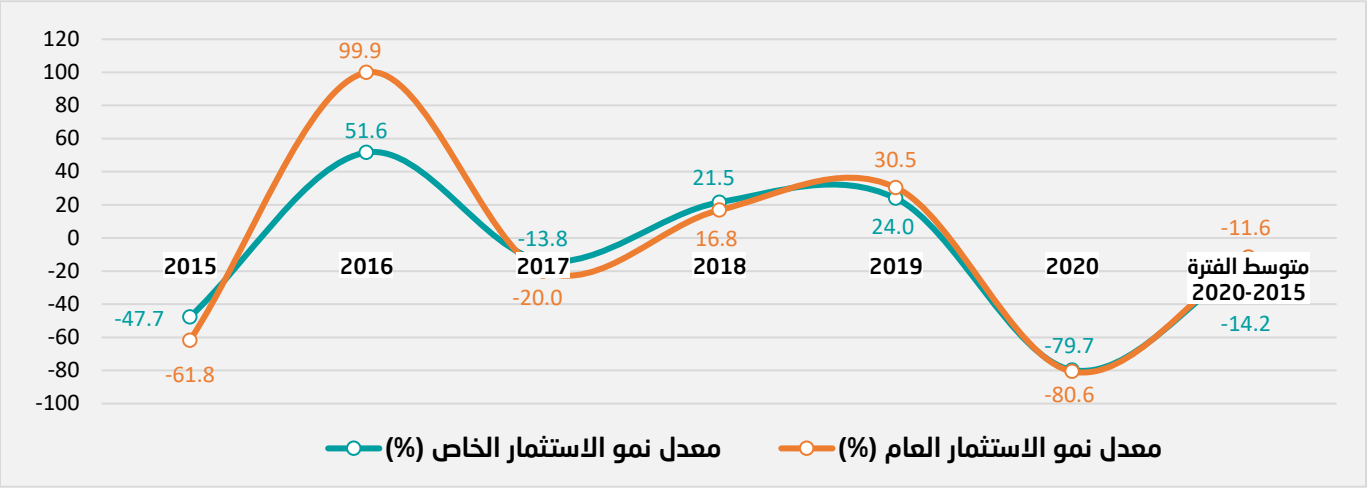

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الاقتصادي2020.

كما صنفت اليمن بأنها من الدول التي تواجه صعوبة في الحصول على الائتمان، حيث إن العديد من شرائح القطاع الخاص تواجه صعوبات في الحصول على الائتمان وبشكل خاص المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة، والتي تمثل أهمية كبيرة لتعزيز النمو الاقتصادي للبلد، فنتيجة ارتفاع المخاطر المالية والمصرفية في اليمن صار من الصعب على القطاع المصرفي تقديم الائتمان بضمانات وشروط ميسرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وأصبحت أغلب المؤسسات المالية عاجزة عن القيام بدورها كوسيط مالي، إذ يتسم القطاع المصرفي اليمني بضعف مساهمته في النشاط الاقتصادي اليمني، حيث يعتبر من أضعف القطاعات المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما شكلت نسبة الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي 7.3% عام 2014[28]، بينما بلغت تلك النسبة في الدول العربية 40% في نفس العام (2014)،[29] فهناك ضعف شديد ومزمن في كفاءة تخصيص موارد القطاع المصرفي اليمني الذي وجه معظم قروضه نحو الائتمان الحكومي قصير الأجل، ما يعني أن البنوك تفضل توظيف أصولها المالية في شراء أذون الخزانة والسندات الحكومية والصكوك الإسلامية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة[30]، ظناً منها أنها تتمتع بدرجة عالية من الأمان والربحية.

وتسبب هذا الضعف في هيكل القطاع المالي والمصرفي في زيادة هشاشة الاقتصاد اليمني، حيث يعتبر القطاع المصرفي أحد أهم القطاعات الداعمة لحركة التنمية في أي دولة، ونتيجة لما تمر به اليمن من ظروف الحرب والصراع أصبح عاجزاً تماماً عن القيام بدوره كما يجب، حيث يتصف الجهاز المصرفي بكونه من أكثر القطاعات الاقتصادية تأثراً بالاضطرابات والأحداث الأمنية والسياسية، والتي أثرت سلباً على الوضع الاقتصادي ومناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال بشكل عام، وهذا المستوى من الهشاشة في النظام المالي والمصرفي هو انعكاس لحالة التدهور السياسي والأمني والمؤسسي في البلد، وذلك نتيجة ارتباط الجهاز المصرفي بجميع القطاعات الاقتصادية، كقطاع التجارة الخارجية التي تأثرت كثيراً لاعتمادها على البنوك مما أدى إلى تراجع العوائد منها.

ونظراً لضعف القطاع المصرفي عن تقديم التمويل المطلوب للنشاط الاقتصادي، أصبحت التمويلات الخارجية المقدمة من المانحين (دول ومنظمات) هي المصدر الوحيد للحصول على الأموال اللازمة لتمويل النشاط الاقتصادي، ولكن غالباً توجه هذه الأموال إلى المشاريع الإغاثية ومشاريع دعم سبل العيش الطارئ التي تذهب لمساعدة الأسر الفقيرة والمحتاجة ودعم حالات سوء التغذية والأسر المتضررة من الحرب والصراع ومن التغيرات المناخية.

[28] البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي 2015.

[29] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2017.

[30] البنك المركزي اليمني، نوفمبر 2017 وصندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2017.

رابعاً: انعكاسات ومخاطر الهشاشة على التنمية

الانعكاسات والتداعيات على المستوى الاجتماعي والإنساني

الوضع الإنساني العام

إن استمرار الصراع والحرب في اليمن عزز من الهشاشة في مختلف الجوانب المؤسسية والأمنية ومن التدهور الاقتصادي والانقسامات كما سبق الإيضاح مما دفع بتدهور مستمر في الوضع الإنساني والاجتماعي في اليمن ليشكل واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم. فوفقاً لوثيقة النظرة العامة للاحتياجات الإنسانية في اليمن الصادرة عن الأوتشا في إبريل 2022، 23.4 مليون شخص (حوالي 73.4% من السكان) بحاجة إلى نوع من أنواع المساعدات الإنسانية، كما أن عدد السكان الذي يحتمل مواجهتهم لمستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد (المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي) سيصل إلى أكثر من 17 مليون شخص (حوالي 53% من السكان) بين أكتوبر وديسمبر 2022 وقد يرتفع ليصل إلى 19 مليون شخص خلال الفترة من يونيو إلى نهاية العام وأن يواجه أكثر من 160ألف شخص منهم مستويات جوع شديدة ضمن المرحلة الخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل (الكارثة). كما تشير الوثيقة أيضاً بأنه من المتوقع أن تعاني 1.3 مليون إمراة حامل ومرضعة و يعاني 2.2 مليون طفل من سوء التغذية الحاد (منهم 538 ألف طفل قد يعانون من سوء التغذية الوخيم) في العام 2022.

غير أن هذه الاحتياجات الإنسانية قوبلت بهشاشة تمويلية إلى حد ما زاد من صعوبة الأوضاع الإنسانية؛ فمع نهاية 2022، أمنت خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن لعام 2022م فقط مبلغ 2.28 مليار دولار أمريكي[31] أو 53% من المبلغ المطلوب البالغ 4.27 مليار دولار لتوفير المساعدات الإنسانية بما فيها تلك المنقذة للأرواح وخدمات الحماية لـ 17.9مليون شخص. مما أجبر على تقليص أو أغلاق بعض برامج الأمم المتحدة الرئيسة في اليمن علماً بأن تنفيذ بعض التدخلات من قبل المنظمات الانسانية رافقتها بعض الجوانب السلبية بما فيها ارتفاع التكاليف الإدارية لتصل في بعض الحالات إلى 77%[32] من قيمة الإعانات المقدمة للمستفيدين.

تزايد معاناة النساء

تعاظمت انعكاسات الهشاشة على النساء بصورة خاصة أثناء الصراع والحرب، حيث ارتفع بشكل عام عدد النساء المعيلات للأسر وخاصة فيما بين النازحين، مما ضاعف من الأعباء على النساء مع شحة في الموارد وارتفاع في أسعار السلع الغذائية، ناهيك عن تضاعف أعباء النساء وبالذات الاهتمام والرعاية بأعداد متزايدة من المعاقين من أطفالهن وأزواجهن الذين تعرضوا للإعاقة نتيجة للحرب، مع قلة الدعم والبرامج المخصصة لهذه الفئة التي تعتبر أكثر الفئات هشاشة وتوقف ما يقارب 86% من الخدمات المخصصة لهذه الفئة. وبالإضافة إلى الأضرار النفسية التي تعاني منها النساء من فقدان أزواجهن وآبائهن وأولادهن في المعارك، مما اضطر كثيراً من النساء إلى القبول بأعمال مدرة للدخل لم يكن مقبول اجتماعيا أن تقوم بها النساء، بما فيها التسول وبشكل واسع، وتشير الدراسات إلى أن ذلك مؤشر إيجابي قد يؤدي إلى تغيير اتجاهات المجتمع نحو عمل النساء، مع التحذير من تعرض النساء للعنف وخاصة بين النساء الأشد فقرا والنازحات والمهاجرات.[33] وعلاوة على ذلك تنعكس هشاشة الوضع في اليمن إلى وجود ما لا يقل عن 26% من الأسر النازحة التي تعولها النساء مقارنة بنسبة 9% قبل الحرب.[34]

النازحون

وبسبب الانعكاسات المتأثرة بأوضاع الهشاشة **يعتبر النازحون** من بين الفئات الأكثر تضررا من انعكاسات الهشاشة في اليمن، وقد وصل عدد النازحين اليمنيين داخلياً إلى حوالي 4.3 مليون شخص مع نهاية عام 2021، حيث يقدر ان اكثر من 1.5 مليون شخص يعيشون فيما يقرب من 2350 موقعاً، و 45% من هذه المواقع والتي تستضيف حوالي 700 الف شخص على بعد 5 كيلومترات من مناطق الاشتباكات المسلحة[35]. و60% منهم يقيمون في محافظة مأرب.[36]

ويرى 20% من النازحين أنهم مهددون بالصراع، 30% يرون أنهم يفتقرون إلى مرافق الصرف الصحي، و 90% يرون أنهم يفتقرون إلى تدابير السلامة من الحرائق. [37]

---

[31] https://fts.unocha.org/appeals/1116/summary

[32] مجموعة البنك الدولي، الحماية الاجتماعية والوظائف، الحماية الاجتماعية بين العمل الإنساني والعمل الانمائي، افكار قيمة مستقاة من اليمن، رقم 2104، ابريل 2021

[33] Oxfam; Care International; Gencap (IASC)(2016):From the Ground Up: Gender& Conflict Analysis in Yemen. Available online http://practice.oxfam.org.uk/publication... (1. 1. 2017), Pp. 13-21.

[34] الأوتشا، وثيقة النظرة العامة للاحتياجات الإنسانية في اليمن ، إبريل 2022.

[35] مصدر سابق.

[36] IDP families benefit from distribution of food baskets, hygiene kits and kitchen utensils.Posted30 Oct 2022 https://reliefweb.int/report/yemen/12335-idp-families-benefit-distribution-food-baskets-hygiene-kits-and-kitchen-utensils-enar

[37] الأوتشا، وثيقة النظرة العامة للاحتياجات الإنسانية في اليمن ، إبريل 2022.

وفئة النازحين من الفئات الضعيفة والهشة أيضاً، وذلك جراء تدهور أوضاعهم الحياتية، والظروف القاهرة التي أجبرتهم على ترك مناطقهم ومنازلهم وفقدانهم لمصادر دخلهم، حيث يعيش حوالي 35% من النازحين اليمنيين في ظروف هشة وفي مستوطنات عشوائية ومراكز جماعية ومباني عمومية وخيام والبعض يعيش في العراء.[38]

ويقدَّر 77% من عدد النازحين داخليا بأنهم نساء وأطفال[39] مما يرفع من حجم المخاطر على هذه الفئات، ومن عجزهم عن الوصول إلى الخدمات الأساسية، وتعد مشكلة الاكتظاظ في المأوى من أخطر المشكلات التي يواجهها النازحون خاصة النساء والفتيات والأطفال. وهذا يعني أن تداعيات الأوضاع الهشة تطال النازحين بشكل كبير، حيث يؤدي النزوح إلى تقويض قدرة الناس على الصمود بشكل عام ويزيد من الاحتياجات الإنسانية.

وبسبب النقص العام في تمويل الاستجابة الإنسانية في اليمن السابق الإشارة إليه، تعاني برامج المساعدات المقدمة للنازحين من نقص حاد في التمويل، حيث تلقت فقط 20% من الأموال المطلوبة، وتم تقليص أنشطة تنسيق وإدارة المخيمات، بما في ذلك صيانة مواقع النزوح والمشاريع المجتمعية ومراقبة المواقع، إلى حد كبير أو إيقافها تماماً.[40]

ووفقاً لبيانات المنظمة الدولية للهجرة، فإن نسبة النازحين نتيجة الحرب والصراع حوالي 93% من إجمالي عدد النازحين في اليمن حتى سبتمبر 2021 و3% نتيجة العوامل الاقتصادية منها البطالة وعدم دفع الرواتب والبحث عن مناطق لتسوية أوضاعهم المعيشية، و3% بسبب الكوارث الطبيعية والتغيرات المناخية خاصة السيول، والتي تعد أحد الأسباب الرئيسة للنزوح والهشاشة البيئية، وقد أدت التأثيرات المناخية إلى تشريد ونزوح العديد من الأشخاص في ظل عدم وجود خطة طوارئ مناخية.[41]

وعلى مستوى الخدمات تشير التقييمات بأن 9% فقط من النازحين في مواقع استضافة النازحين تتوفر فيها خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الملائمة، وأن 6% فقط تتوفر فيها خدمات التخلص من النفايات و35% من المواقع تشهد ممارسات التبرز في العراء بسبب نقص أو عدم كفاية مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة مما يجعلهم عرضة لمخاطر تلوث المياه والأمراض المعدية.[42]

وتتحمل النساء النازحات عبئاً مضاعفاً وخاصة من هن بدون عائل حيث يتحملن عبء رعاية أطفالهن في ظل العديد من الصعوبات بما فيها فقدان سبل المعيشة والكسب، والإصابة بالأوبئة وصعوبة الحصول على الماء والغذاء، فضلاً عن الحصول على المأوى الملائم حيث تُظهر البيانات أن 93% من المواقع تفتقر إلى خدمات صيانة المأوى والمساعدة، وتفتقر 89% إلى الخدمات الصحية الكافية، وتفتقر 91% إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الكافية، وتفتقر 82% إلى التوزيعات الكافية للغذاء.[43]

الأشخاص ذوي الإعاقة والمهمشين

تقدر منظمة الصحة العالمية عدد الأشخاص من ذوي الإعاقة بحوالي 4.8 مليون شخص يواجهون تحديات محددة بما في ذلك عند الفرار من العنف أو الحصول على المساعدة. كما يجب عليهم في كثير من الأحيان مواجهة ظروف معيشية غير لائقة وعدم إمكانية الوصول إلى مرافق الصرف الصحي والأوضاع المتفشية بشكل خاص في المواقع التي تستضيف النازحين حيث الخدمات محدودة.[44]

وبالنسبة للمهمشين فيقدر عددهم بحوالي 3.5 مليون شخص[45] يعيشون خارج الهياكل الاجتماعية القبلية التقليدية وفي مجتمعات كبيرة من المدن المتضررة من الصراع،[46] وهي إحدى الفئات الاجتماعية التي تعاني الهشاشة في بيئاتها المعيشية والاجتماعية والاقتصادية، حيث تعيش في مجتمعات شبه مغلقة في علاقاتها الاجتماعية وسيادة التمايزات في المجتمعات التي تعيشها وخاصة القبلية، وعلى العكس منها في بعض المناطق حيث يندمج الكثير من المهمشين في الحياة الاجتماعية للمجتمعات التي يستوطنونها، مع بعض العلاقات التي يفرضها المهمشون على أنفسهم ويبتعدون فيها عن المجتمع المحيط. وقد أدى الصراع إلى فرار الكثير منهم من ديارهم والتحقوا بمجتمعات النازحين في المخيمات المعدة لاستيعاب النازحين ورعاية العديد من المنظمات الإغاثية التي تعمل على تأمين متطلبات المعيشة المناسبة لهم. ويقدر أن 41%[47] من مواقع النازحين يعيشون فيها المهمشين.

---

[38] التقرير العالمي حول النزوح الداخلي 2020، https://www.internal-displacement.org/sites/default/files/inline-files/IDMC_GRID_Global_2020_AR_web.pdf

[39] الأوتشا، وثيقة النظرة العامة للاحتياجات الإنسانية في اليمن ، إبريل 2022.

[40] الأوتشا، آخر المستجدات الإنسانية، العدد 09/ سبتمبر 2022.

[41] المنظمة الدولية للهجرة، التقرير الربعي للمنظمة الدولية للهجرة- اليمن، الربع الثالث: يوليو- سبتمبر 2021.

[42] الأوتشا، وثيقة النظرة العامة للاحتياجات الإنسانية في اليمن، التحليل القطاعي للأمن الغذائي وسوء التغذية، فبراير 2021.

[43] وزارة التخطيط والتعاون الدولي، نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية العدد(68)، يناير 2022.

[44] منظمة العفو الدولية، مستبعدون: حياة الأشخاص ذوي الإعاقة وسط النزاع المسلح في اليمن، https://www.amnesty.org/ar/documents/mde31/1383/2019/ar/

[45] الأوتشا، وثيقة النظرة العامة للاحتياجات الإنسانية في اليمن ، إبريل 2022.

[46] وزارة التخطيط والتعاون الدولي، نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية العدد (68)، يناير 2022.

[47] الأوتشا، وثيقة النظرة العامة للاحتياجات الإنسانية في اليمن ، إبريل 2022.

ومن الجدير بالذكر أن هناك جهود من الجانب الحكومي والمجتمع المدني لإدماج المهمشـــين في المجتمع من خلال إتاحة التعليم لهم وإضـــافة إلى توفير بعض فرص العمل؛ إلا أن هذه الفئة مغلقة على نفســـها اجتماعياً وهذا يتطلب خطة أو برنامج طويل الأجل لإدماجهم في المجتمع.

الهشاشة البيئية وتغير المناخ والأثر على الأطفال[48]

تنعكس الهشاشة البيئية من خلال الضعف المؤسسي وضعف القدرات المادية المحدودة لمواجهة التغيرات المناخية غير المتوقعة، وضـــعف القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية ومواجهتها، والتي تؤثر ســـلباً على البيئة الإيكولوجية، من خلال الاحتباس الحراري وارتفاع دراجات الحرارة، فضلاً عن الفيضانات والسيول وغيرها وتأثيراتها السلبية على القطاع الزراعي.

وشـــهد اليمن خلال عام 2022 تغيرات مناخية أثرت ســـلباً على ســـبل العيش، وســـجل ثالث أكثر الأعوام جفافاً في العقود الأربعة الماضـية، بعد عام 2014 الأكثر جفافاً والعام 2000 وتناقص فيه هطول الأمطار بمعدل 0.3 ملم في السـنة، وأنماطاً متطرفة من تغيرات المناخ وارتفاع درجات الحرارة، والمزيد من حالات الجفاف ومن الفيضانات المتوقعة في المستقبل.

وفي النصف الأول من عام 2022، فقد معظم المزارعين الموسم الأول من الزراعة حيث أبلغ ثلث الأسر عن انخفاض المساحة المزروعة، ومن المتوقع حدوث فيضانات في شهري يوليو وأغسطس، مما أثر على أكثر من 40 ألف شخص، ومنذ منتصف يوليو لنفس العام شهدت العديد من المحافظات أمطاراً غزيرة تسـببت في حدوث فيضـانات واسـعة النطاق، وأثرت على عشـرات الآلاف من الأشـخاص، معظمهم من النازحين.

ومن المرجح أن تشهد اليمن مستقبلاً المزيد من الكوارث المناخية المتكررة الشديدة وانعدام الأمن المائي وهشاشة الأغذية وتدهور الأراضـي. وكون حوالي 60% من السـكان يعتمدون على الدخل المتولد من الموارد الطبيعية وغالبية النازحين القادمين من المناطق الريفية يعتمدون على نفس الموارد فلن تكون جهود الاستجابة للأزمات فعالة إلا بقدر معالجة مخاطر المناخ على المدى المتوسط.

كما يعد الأطفال في اليمن من أكثر الفئات المتضررة من التغيرات المناخية والتدهور البيئي، والتي تفاقم من مخاطر عدم الحصول على المياه والغذاء النظيف، إذ يعاني حوالي 2.2 مليون طفل دون سـن الخامسـة من سـوء التغذية الحاد بسـبب هذه الظواهر بالإضـافة بالطبع الى تداعيات الصراع والحرب المباشرة بما فيها التداعيات المباشرة على القطاع الصحي. فعلى الرغم من أن التهديدات المناخية تؤثر على المجتمعات بشـكل عام إلا أن النسـاء والأطفال هم الأكثر هشـاشـة وتضـرراً من ذلك، إذ إنها تفاقم من ظاهرة الفقر والنزوح لهذه الفئات وتسـهم بشـكل كبير في انخراط الأطفال في الجماعات المسلحة وترك المدارس بحثاً عن العمل لإعالة أسرهم إضافة إلى أنها مسبب رئيس أيضاً للزواج المبكر لدى الأطفال وعلى وجه الخصوص الفتيات.

وظروف الهشـاشـة والحكم والنزوح في اليمن تضـعف من قدرة السـكان على التكيف باسـتخدام مواردهم، إذ إن التأثر بالمناخ قضـية شـاملة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالهشـاشـة. وهذه الهشـاشـة المتمثلة في ضـعف توفر الخدمات الأسـاسـية للأطفال على وجه الخصـوص، كالمياه والصـرف الصـحي والرعاية الصـحية والتغذية والتعليم، تضـعف قدرتهم على مواجهة المخاطر وتجعلها محدودة جداً وحتى على مسـتوى السـكان ككل وذلك لأن قدرة الفرد على التكيف تتوقف على درجة النظام المدني للدولة والإدارة الاقتصـادية القوية، وبالتالي فإن الحد من الهشـاشـة ضـرورية لحماية الأطفال الأكثر ضـعفاً في العالم من عواقب المناخ. وتحتل اليمن المرتبة (26)[49] في مؤشـر مخاطر المناخ على الأطفال للعام 2021 في قائمة الدول على مستوى العالم والذي يعكس شدة الهشاشة بين الأطفال للتغيرات المناخية.

بشكل عام فإن أزمة التغيرات المناخية في الآونة الأخيرة تمثل تحدياً رئيساً لحقوق الإنسان وحقوق الطفل بشكل خاص لهذا الجيل، إذ أن أزمة المناخ تسبب أزمة في حقوق الأطفال كونها تخلق عدة أزمات: أزمة في الحصول على المياه، وأزمة صحية، وأزمة في التعليم، وأزمة في الحماية تهدد حياة الأطفال وتخلف آثاراً مدمرة على صحتهم في العالم أجمع.

تداعيات وانعكاسات الهشاشة في اليمن على المستوى الاقتصادي والتنموي

حيث تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي تقلص بنسبة 50% على مدى العقد الماضي[50]. وكما يتضح من الشكل (5)،وقدانعكست أوضاع الهشاشة في اليمن في انكماش مؤشر إجمالي الناتج المحلي الحقيقي منذ العام2014 وخلال الفترة (2015-2020) كان أداء النمو الاقتصادي ضعيفاً للغاية مقارنة بالمعايير الإقليمية والهيكلية، بما في ذلك البلدان الأخرى التي تعاني من أوضـاع الهشـاشـة حيث ما زالت الظروف الاقتصـادية في اليمن في غاية الهشـاشـة، نظراً للأزمات المتزايدة في ظل التدهور الشـديد للظروف الاجتماعية والاقتصادية، مما يعكس تداعيات آثار المخاطر المدمرة للهشاشة في الاقتصاد اليمني.

[48] وزارة التخطيط والتعاون الدولي، نشرة المستجدات الاقتصادية العدد (74)، يوليو 2022.

[49] The Climate Crisis is a child rights crisis report, introducing the children's climate risk index, August 2021, UNICEF

[50] https://blogs.worldbank.org/arabvoices/yemen-using-geospatial-data-and-modeling-show-economic-impact-conflict

شكل (5): اتجاهات مؤشر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في اليمن مقارنة بالمعايير الإقليمية والهيكلية

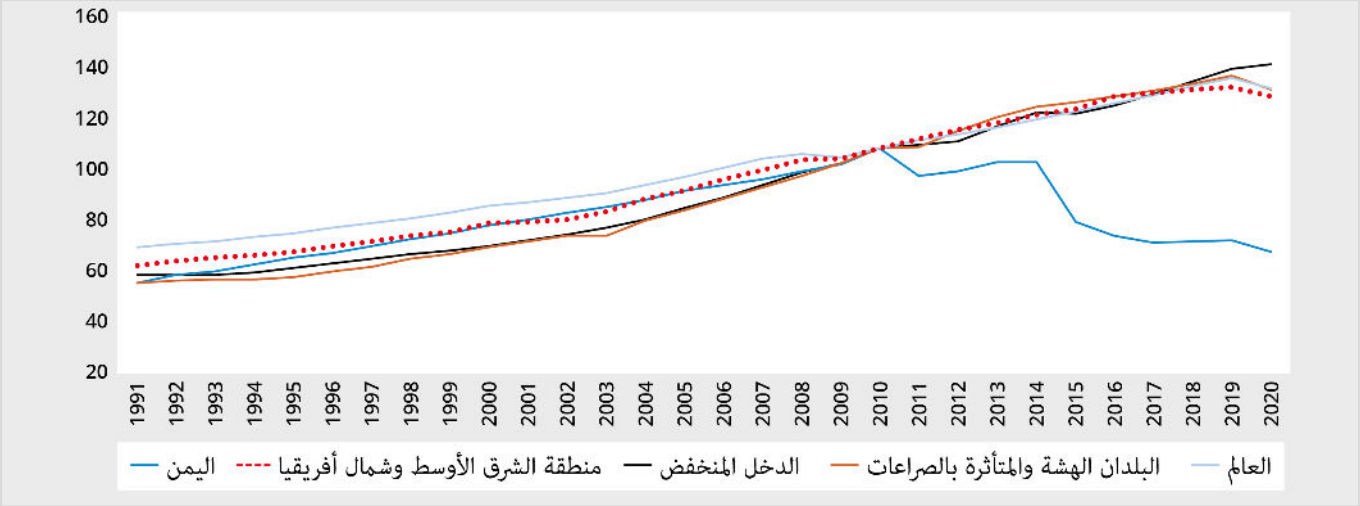

المصدر: البنك الدولي ، يونيو 2022، مرصد الاقتصاد اليمني، هل تصفو الأجواء في سماء اليمن؟ ربيع 2022. ص 3.

ومما يعكس التراجع الكبير والمقدَّر في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، انخفاض الأضواء الليلية انخفاضاً حاداً مع تصاعد الهشاشة في اليمن منذ مارس 2015.[51] حيث ترتبط الإنارة الليلية ارتباطا وثيقا بالنشاط الاقتصادي ويمكن أن تكون بمثابة مؤشر للتغييرات في إجمالي الناتج المحلي في الحالات التي يتعذر فيها إجراء تحليل إحصائي تقليدي. ومن خلال الشكل (6) تؤكد تقديرات النشاط الاقتصادي حسب السنة (استناداً إلى البنك الدولي) الهبوط الكبير في الناتج المحلي الإجمالي بسبب انعكاسات الهشاشة على الأنشطة الاقتصادية. وخاصة الأنشطة الاقتصادية في القطاع الخاص والذي يمثل حوالي 70% من الناتج المحلي الإجمالي في اليمن لمتوسط الفترة (2015-2020).[52] بينما تواجه اليمن تحديات متزايدة من مخاطر الهشاشة، وينبغي دعم الجهود لتحسين أداء أفضل للتعامل مع التداعيات والآثار الاقتصادية كعنصر حاسم ومهم لدعم تحفيز الأنشطة الاقتصادية وتحفيز النمو الاقتصادي الذي يقوده القطاع الخاص.[53]

شكل (6): انعكاسات الهشاشة على الناتج المحلي الإجمالي

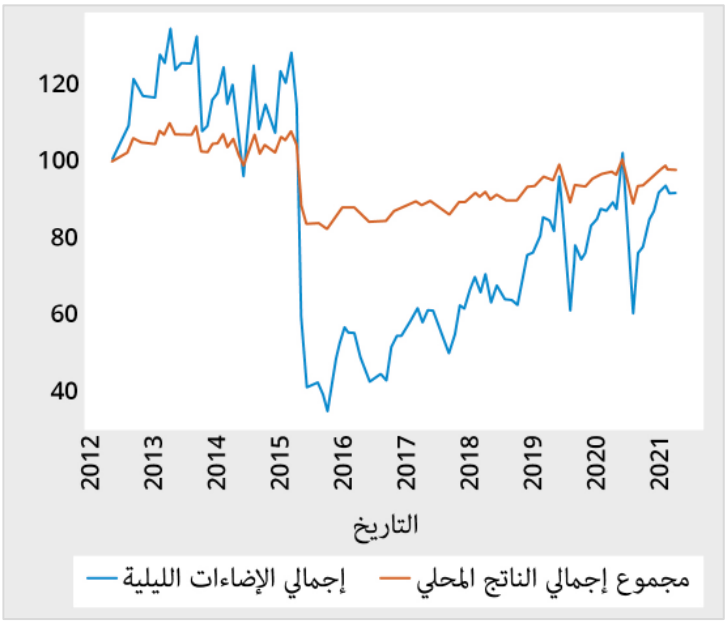

المصدر: البنك الدولي، يونيو 2022، مرصد الاقتصاد اليمني، هل تصفو الأجواء في سماء اليمن؟ ربيع 2022.

الانعكاسات المترتبة عن الهشاشة وتراجع التنمية في اليمن

من منظور التنمية وتحديدًا قدرة الناس على عيش حياة مديدة وصحية، واكتساب المعرفة، وتحقيق مستوى معيشي لائق، فثمة مخاطر للهشاشة وخصوصا على الفئات الأكثر ضعفاً في تزايد معدلات الفقر.

ويرتبط الفقر المدقع بشكل متزايد بالهشاشة والصراع، حيث أن الأسر في ظل أوضاع الهشاشة تعاني من أنواع متعددة من الحرمان وهذا يجعل من الصعب عليهم الهروب من الفقر وتحقيق الحياة التي يريدونها لأنفسهم وأسرهم.[54] ويعاني 50% من السكان حالة الهشاشة والحرب في اليمن، والحرمان في بعدين مختلفين على الأقل من أبعاد الفقر الثلاثة (مستوى المعيشة،الصحة،التعليم)،[55] في حين أن الرقم المقابل في الدول التي ليست في حالة الهشاشة والهدوء هو 15%.[56] وهو ما يعكس اتساع رقعة الفقر والهشاشة المادية والمعيشية في أوساط المجتمع اليمني.

[51] البنك الدولي، مرصد الاقتصاد اليمني، هل تصفو الأجواء في سماء اليمن؟ ربيع- يونيو 2022.

[52] وزارة التخطيط والتعاون الدولي، نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية العدد (53)، أكتوبر 2020.

[53] World Bank Group Strategy for Fragility, Conflict, and Violence 2020-2025

[54] World Bank, Fragility and Conflict on the Front Lines of the Fight against Poverty, 2020

[55] مصدر سابق

[56] مصدر سابق

ويعاني من الانعكاسات الناجمة عن الهشاشة في مجال التنمية ما بين 40% إلى 60% تقريباً من سكان اليمن عام 2022. وهم إما لديهم إمكانيات محدودة أو معدومة للحصول على الخدمات الأساسية. ونتيجة لذلك يلجأ المزيد من الناس إلى استراتيجيات التكيف السلبية من أجل البقاء مما يزيد من تحديات الحماية ويعيق التنمية في اليمن بمقدار 21 عاماً.[57]

الانعكاسات على المستوى الدولي

تمثل أوضاع الهشاشة أحد التحديات الرئيسة على الصعيد الدولي حيث تتزايد انعكاسات وتداعيات الهشاشة التي تعبر الحدود وتنتج آثاراً إقليمية وعالمية غير مباشرة تتحول في كثير من الأحيان إلى أزمات متعددة الأبعاد.[58] حيث تتسبب الهشاشة في انعدام الفرص الاقتصادية وارتفاع معدلات الفقر والمعاناة الإنسانية، مما يؤدي إلى تفاقم تداعيات أخرى من الهشاشة على المستوى الإقليمي والعالمي، ويتمثل الواقع المؤسف في تسجيل أحداث عالمية كبرى في مجالي الهجرة والتشرد وهي أحداث تسببت في مشقة كبيرة وصدمات للكثير من البشر، فضلًا عن الخسائر في الأرواح.[59]

واستنادا إلى أحدث بيانات المنظمة الدولية للهجرة في اليمن[60] فقد تسببت الأزمة الإنسانية المتدهورة في اليمن في التحرك نحو المملكة العربية السعودية، واختار العديد من المهاجرين العودة إلى القرن الأفريقي، وسجلت فرق مصفوفة تتبع النزوح في جيبوتي أنه خلال أكتوبر 2022، قام ما مجموعه 648 مهاجراً بالعودة المحفوفة بالمخاطر بالقوارب من اليمن إلى أوطانهم. علاوة على ذلك، سجلت مصفوفة تتبع النزوح 5،454 عودة يمنية من المملكة العربية السعودية خلال شهر أكتوبر 2022، مقارنة بـ 4،532 في سبتمبر 2022.

حيث تنطوي الهجرة على نسب عالية من الهجرة غير النظامية، بسبب الهشاشة، ويتعلق معظمها بعوامل اقتصادية مثل الفقر ونقص فرص العمالة.

وحسب تقرير الهجرة في العالم لعام 2020 فقد أسفرت الهشاشة وارتفاع مستويات التشرد الداخلي والدولي في المنطقة الفرعية في السنوات الأخيرة مواجهة بَلدان في المنطقة الفرعية –هما: الجمهورية العربية السورية واليمن – حالة طوارئ من "المستوى 3" (تصنيف النظام الإنساني العالمي لأسوأ الأزمات الإنسانية الواسعة النطاق)، وهما من البلدان الرئيسة المساهمة في مجموع أعداد المشردين في العالم. وفي الصومال، دفعت الحرب الأهلية التي طال أمدها الناس إلى التوجه إلى بلدان أخرى في المنطقة الفرعية، والهجرة أيضاً شرقا إلى بلدان كاليمن.

[57] الأوتشا، وثيقة النظرة العامة على الاحتياجات الإنسانية في اليمن، أبريل 2022.

[58] World Bank Group Strategy for Fragility, Conflict, and Violence 2020 –2025

[59] المنظمة الدولية للهجرة، تقرير الهجرة في العالم لعام 2020.

[60] DTM flow Monitoring Registry Dashboard: Non-Yemeni migrant arrivals and Yemeni returnees In October 2022. Posted9 Nov 2022 https://reliefweb.int/report/yemen/dtm-flow-monitoring-registry-dashboard-non-yemeni-migrant-arrivals-and-yemeni-returnees-october-2022-enar

خامساً: جهود الحد من الهشاشة

الجهود على المستوى الوطني

ثمة جهود بذلتها الحكومة اليمنية ممثلة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي في حشد الموارد من المجتمع الإقليمي والدولي للتخفيف من وطأة الأزمة الإنسانية والاقتصادية التي يمر بها اليمن، والتصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية من خلال إتاحة التمويلات عبر المؤسسات الوطنية، مثل: الصندوق الاجتماعي للتنمية، وصندوق الرعاية الاجتماعية، ومشروع الأشغال العامة، والتنفيذ المباشر عبر المنظمات الأممية والمنظمات الدولية. إلا أن أغلب تلك التمويلات تذهب للجانب الإنساني لتوفير الخدمات العامة للسكان، مثل: الكهرباء والخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة وإعادة تأهيل الطرق فضلاً عن الجهود لتعزيز الاستقرار الاقتصادي من خلال الوديعة الأخيرة من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بمقدار 2 مليار دولار بالإضافة إلى دعم قطاع الكهرباء بمنحه المشتقات النفطية من المملكة العربية السعودية.

وفي جانب التعافي، فقد قدمت المملكة العربية السعودية دعماً بمقدار 400 مليون دولار عبر البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن فضلاً عن التمويلات الأخرى عبر المؤسسات الإقليمية والدولية وعلى رأسها البنك الدولي والبنك الإسلامي والصندوق العربي للتنمية.

القطاع الخاص

للقطاع الخاص دور كبير في استمرار النشاط الاقتصادي والحد من التدهور الاقتصادي أثناء الحرب والصراع، وذلك من خلال إسهامه في تغطية العجز للعديد من الخدمات الأساسية، ومنها خدمات توفير الطاقة للمجتمعات المحلية والشركات، عن طريق استيراد الوقود عبر كبار التجار في اليمن ورفد السوق باحتياجاته المختلفة، إضافة إلى توفير الطاقة الكهربائية، وكذلك تقديم الحلول البديلة في استهلاك الطاقة منها توفير الطاقة الشمسية للعديد من الاستخدامات وخاصة في القطاع الزراعي. كما أصبحت الطاقة الشمسية آلية بديلة وشائعة لتوليد الطاقة الكهربائية والتكيف مع ظروف الحرب.

وتشير البيانات في عام 2019 إلى أن القطاع الخاص حقق معدل نمو إيجابي بلغ نحو 1.7% وهو مستوى أعلى من معدل نمو القطاع العام الذي بلغ نحو 1.3%، مما أسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة نمو بلغت نحو 1.6%.[61]

شكل (7): دور القطاع الخاص في الحد من الانكماش الاقتصادي أثناء الحرب خلال الفترة (2012-2019)؛ (%)

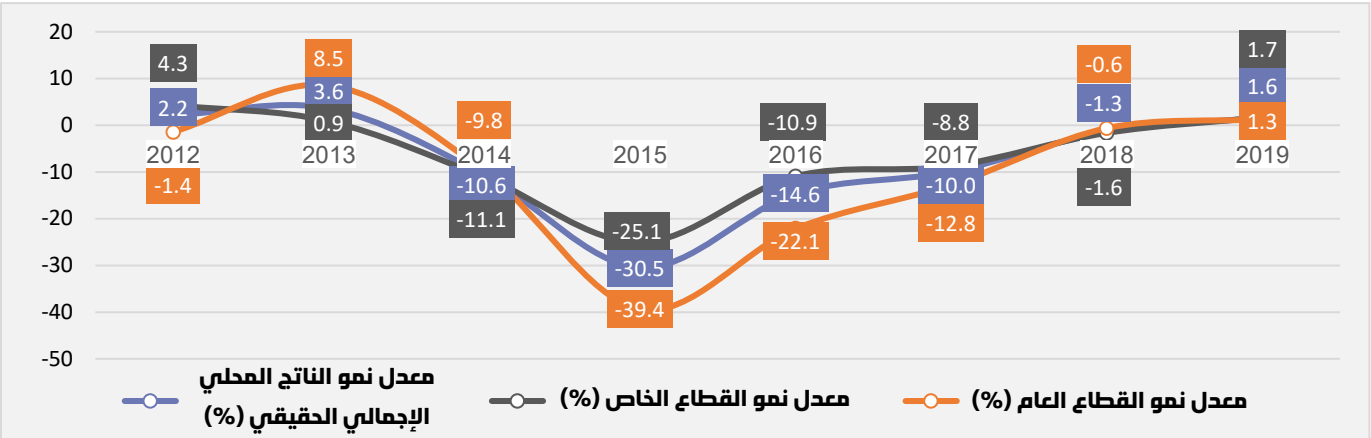

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية، العدد 53، 2020

من جانب آخر يعد القطاع الخاص في اليمن الأكثر استيعاباً للعمالة حيث بلغت نسبة التوظيف فيه حوالي 92% من إجمالي العمالة في المتوسط خلال الفترة من (2013-2019) مقارنةً بنحو 8% للقطاع العام خلال نفس الفترة، وتحتل المشاريع الصغيرة المرتبة الأولى من حيث قدرتها على تشغيل القوى العاملة ومساهمتها في الحد من البطالة في اليمن، حيث تشغل ما نسبته 45% من إجمالي القوى العاملة في القطاع الخاص في المتوسط خلال الفترة (2013-2019)، تليها في الأهمية المنشآت الكبيرة بنحو 36% من القوى العاملة خلال نفس الفترة، أما المنشآت المتوسطة فإن نسبة تشغيلها للعمالة لا يتعدى 19%، وبالتالي فإن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تشغل حوالي ثلثي العمالة في القطاع الخاص حيث تشكل 64% لمتوسط الفترة (2013-2019).[62]

[61] وزارة التخطيط والتعاون الدولي، نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية، العدد (53)، أكتوبر 2020.

[62] وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية، العدد (66)، نوفمبر 2021.

جهود القطاع الحكومي والعام والتمكين الاقتصادي

ساهمت **الآليات الوطنية**، منها الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة والمؤسسات التابعة لها، في التمكين الاقتصادي للعديد من الشباب ودعم ريادة الأعمال، الأمر الذي أسهم في تحريك النشاط الاقتصادي وتوفير مصادر للدخل للعديد من الشباب والنساء، من خلال العديد من المشاريع والمبادرات والنقد مقابل العمل وتقديم التمويل بضمانات معينة من بنك الأمل للتمويل الأصغر، ومؤسسة آزال للتمويل الصغير والأصغر، والمؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر وغيرها، وقد بلغ عدد المقترضين النشطين منذ ممارسة المؤسسات وبرامج التمويل الأصغر نشاطها وحتى شهر فبراير من عام 2021 ما يتجاوز تسعة وثمانين ألف مقترض[63].

برامج وآليات الحماية الاجتماعية: تتركز برامج الحماية في اليمن التي تمولها الدول المانحة في شبكة الأمان الاجتماعي عبر قنوات رئيسة من أهمها: الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة وصندوق الرعاية الاجتماعية والتمويل الأصغر، وتقوم هذه المكونات بمساعدة الأسر الأشد فقراً وتضرراً لمواجهة الآثار السلبية للإصلاحات والصدمات الاقتصادية وآثار التغيرات المناخية، بما فيها الأزمات الصحية، والتي تتخذ عدة مسارات للحماية، من أهمها: المساعدات النقدية، وبرامج النقد مقابل العمل، والتحويلات النقدية الطارئة غير المشروطة [64].

برامج سبل العيش: تستهدف برامج سبل العيش والإنعاش الاقتصادي في اليمن الفئات السكانية الضعيفة وغير القادرة على التكيف مع الصدمات الجديدة، ومن هذه الفئات: (النازحون واللاجئون، أصحاب المشاريع الصغيرة والأصغر، المزارعون وأصحاب المشاريع الزراعية، الفقراء والمحتاجون، النساء في سن العمل)، ومن أهم المؤسسات الحكومية الصندوق الاجتماعي للتنمية أحد أهم الجهات الحكومية في اليمن الذي يتبنَّى تنفيذ مشاريع تخدم عملية التنمية بالشراكة مع مجموعة من الممولين في تمويل عمليات برامج الصندوق الاجتماعي، والتي تعتبر من المشاريع الداعمة لسبل كسب العيش من خلال توفير فرص العمل وتحسين فرص الوصول إلى الخدمات الأساسية، وتوفير شبكات الأمان والخدمات المجتمعية والبنية التحتية، والخدمات المالية وغير المالية للمؤسسات الصغيرة والأصغر، والحد من ضعف المجتمعات الفقيرة، ويتم تقديم الخدمات من خلال ثلاث برامج رئيسة وهي: برنامج النقد مقابل العمل، وبرنامج المجتمع المحلي والتنمية المحلية، وبرنامج تنمية المشروعات الصغيرة والأصغر.[65]

الجهود على المستوى الإقليمي والدولي

تتزايد أهمية الجهود الإقليمية والدولية في حشد المساعدات والاستثمارات وخاصة في الدول الهشة، حيث تعتبر ذات أهمية كبيرة في المساعدة على تخفيف الصدمات الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، في ظل ضعف حشد وتعبئة الموارد المحلية كما هو الحال في اليمن، والتي تبلغ نسبة إجمالي إيراداتها من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 ما نسبته 6.5% مقارنة بعام 2010 حيث سجل 26.2% واستمر بالانخفاض حتى بلغ 10.7% عام 2015، وكما يتضح من الشكل (8):

شكل (8): نسب إجمالي (الايرادات وإيرادات الضرائب والاستثمار الأجنبي المباشر الداخل لليمن إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2005-2020)؛ (%)

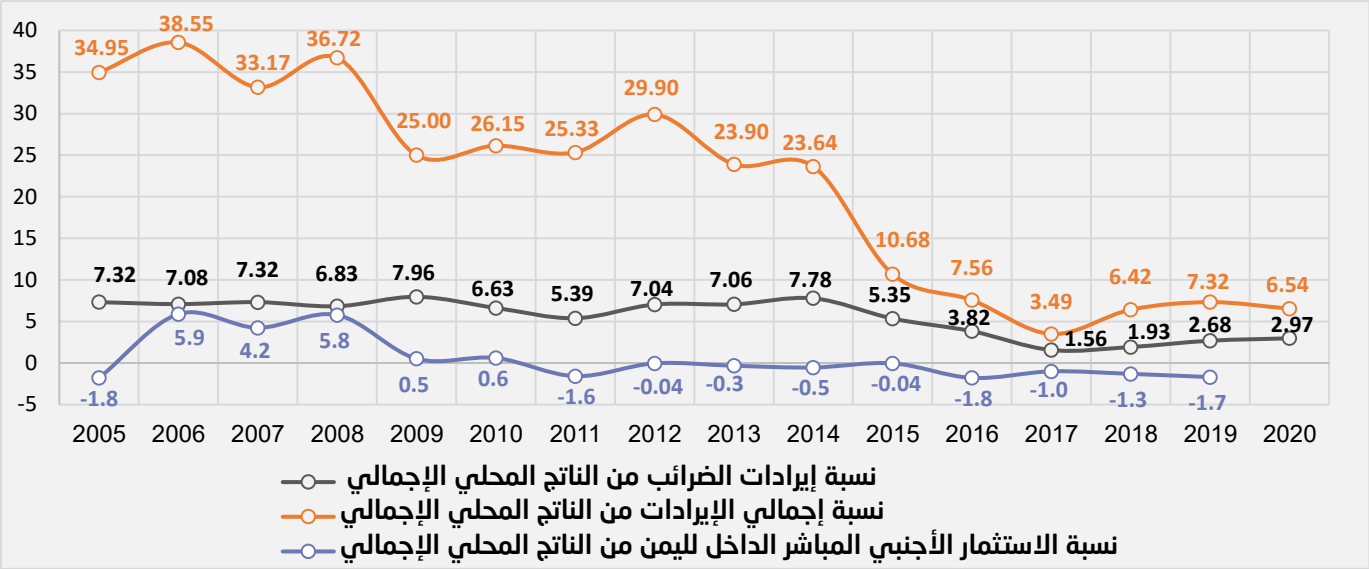

المصدر:

- صندوق النقد الدولي https://data.imf.org/?sk=77413f1d-1525-450a-a23a-47aeed40fe78
- البنك الدولي https://data.worldbank.org/indicator/BX.KLT.DINV.WD.GD.ZS?locations=YE

[63] وزارة التخطيط والتعاون الدولي، نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية العدد (67)، ديسمبر 2021.
[64] وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، التقرير الاقتصادي 2020، الفصل الثالث التطورات الاجتماعية والإنسانية.
[65] وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية العدد (67)، ديسمبر 2021.

ونتيجة للظروف التي مرت وتمر بها اليمن، خلال الفترة الماضية والحالية، فقد تراجعت نسبة تدفق الاستثمارات الأجنبية الداخلة لليمن وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية من 5.8% عام 2008 إلى (-)1.6% عام 2011، ثم تراجعت قليلاً إلى (-)0.04% عام 2015 ثم تدهورت مجدداً وواصلت هبوطها بشكل مستمر لتصل إلى(-)1.7% عام 2019، وكما يتضح من خلال الشكل (8).

ونسبة إيرادات الضرائب من الناتج المحلي الإجمالي لم تصل عتبة 8% وذلك خلال الفترة (2005-2020) بل وانخفاضها تدريجيا إلى 3% عام 2020، وكما يتضح من الشكل (8). في حين أن نسبة إيرادات الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي يجب أن تحقق على الأقل نسبة 15% من أجل أن يكون أداء الدولة فعالاً وتحقق التنمية الاقتصادية.[66]

وفي ظل ضعف قدرة اليمن على الاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) بسبب انخفاضها في مؤشر تخصيص موارد المؤسسة الدولية للتنمية، وانخفض تقييم اليمن في هذا المؤشر بعد أن كان قد تحسن إلى 3.2 عام 2010 وانخفض بشكل تدريجي ليصل إلى 2.6 و1.9 في عام 2015 و2021 على التوالي، في حين انخفض المؤشر للدول الهشة والمتاثرة بالصراع خلال الفترة إلى 2.8 عام 2021 مقارنة بـ3 عام 2010، كما هو موضح في الشكل(9)

شكل (9): مؤشر تخصيص موارد المؤسسة الدولية للتنمية (1=منخفض،6=مرتفع) خلال الفترة (2010-2021)؛ (درجة)

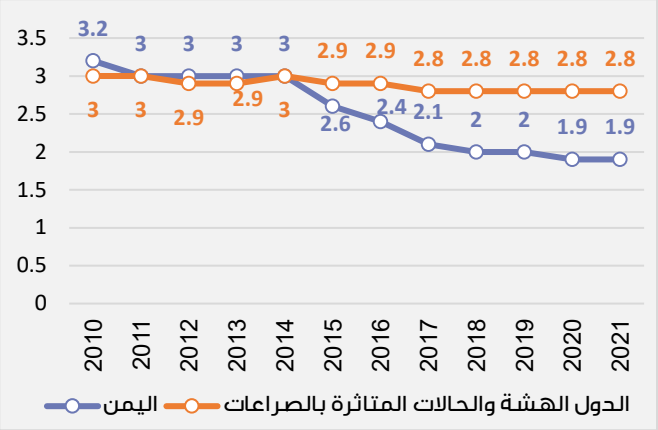

المصدر: https://ida.worldbank.org/en/financing/resource-management/ida-resource-allocation-index

شكل (10): تصنيف تقييم السياسات والمؤسسات القطرية لكفاءة تعبئة الإيرادات (1=منخفض، 6=مرتفع) خلال الفترة (2010-2021)؛ (درجة)

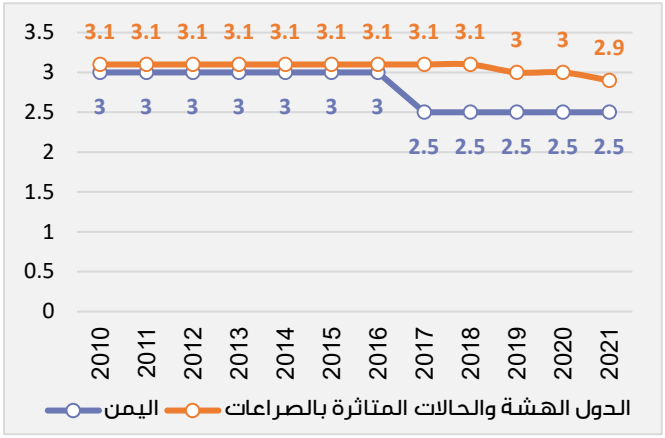

المصدر: https://data.worldbank.org/indicator/IQ.CPA.REVN.XQ?locations=GU-YE

وقد حصلت اليمن على درجة 2.5 وفق تصنيف تقييم السياسات والمؤسسات القطرية لكفاءة تعبئة الإيرادات عام 2021 وهي درجة أقل مما حصلت عليه البلدان الهشة والحالات المتأثرة بالصراع عند درجة 2.9 لنفس العام ،كما هو موضح في الشكل(10).

ومن ناحية أخرى تعد تحويلات المغتربين والمساعدات الإنمائية الرسمية المصدر الأساسي للتمويلات الخارجية، وأحد آليات الجهود الإقليمية والدولية التي تساهم في تحريك النشاط الاقتصادي الداخلي، وتعمل على تأمين مصادر الدخل، حيث ساهمت الإعانات والمساعدات في الحد من تدهور الاقتصاد، حيث ارتفعت قيمتها من 2.4 مليار دولار إلى 3.8 مليار دولار بين سنتي المقارنة، وكما يتبين من الشكل (11):

شكل (11): مصادر التمويل الخارجية التي تحصل عليها اليمن خلال عامي (2016، 2019)؛ (مليون دولار)

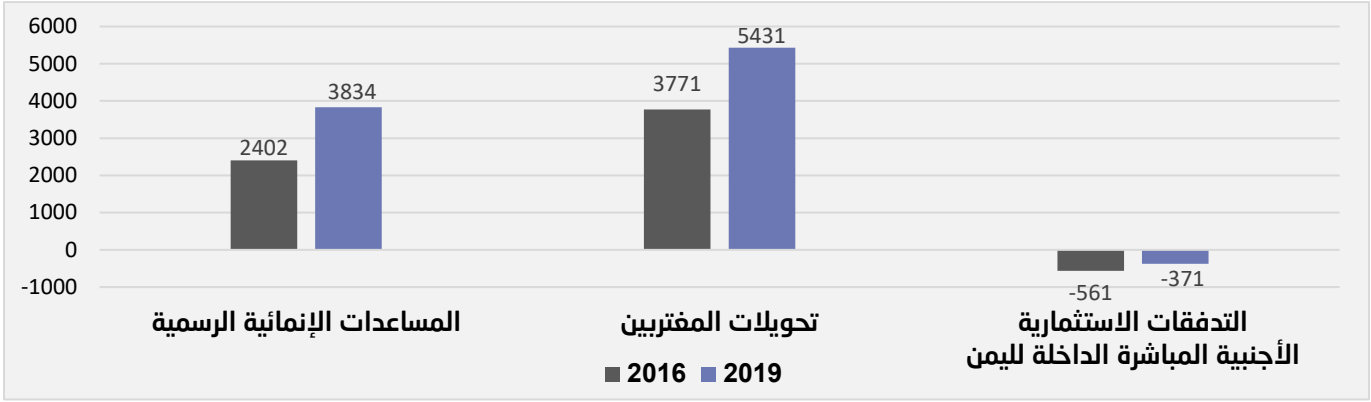

المصدر:

- بالنسبة لبيانات تحويلات المغتربين؛ وزارة التخطيط والتعاون الدولي، نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية، العدد (77)، ديسمبر 2022.
- بالنسبة لبيانات التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة؛ https://unctad.org/data-visualization/global-foreign-direct-investment-flows-over
- بالنسبة لبيانات المساعدات الإنمائية الرسمية؛ https://stats.oecd.org/qwids/

[66] Thompson, C. "Financing in fragile contexts", OECD Development Co-operation Working Papers, No 88, OECD Publishing, Paris

بينما كان التدهور من نصيب استقطاب الاستثمارات الأجنبية التي تراجعت نسبياً من (-) 561 مليون دولار إلى (-)371 مليون دولار بين سنتي المقارنة، بسبب الصراع والحرب، مما يعكس اعتبار أن اليمن بيئة طاردة للاستثمارات، وبالنسبة لتحويلات المغتربين فتشكل الجزء الأكبر من مصادر التمويل الخارجي، حيث بلغت حوالي 3.8 مليار دولار و 5.4 مليار دولار خلال سنتي المقارنة، وتمثل تقريبا 1.6 مرة و 1.4 مرة من المساعدات الإنمائية الرسمية لنفس الفترة.[67]

يتضح من الجدول (2) أن إجمالي المساعدات المقدمة للدول الهشة تزايدت بشكل كبير وخاصة عام 2020 والتي بلغت فيه المساعدات الإنمائية المقدمة للدول الهشة 91.63 مليار دولار، أي بزيادة قدرها حوالي 57.7% عن العام 2010 (58.09 مليار دولار). إلا أن الدول الهشة للغاية وتحديداً التي لديها إنذار عالي جدا - المستوى التصنيفي الأعلى لمستوى الهشاشة - وهي اليمن والصومال حصلا على حصة من المساعدات قدرها 2.8% و 3.3% على التوالي من إجمالي المساعدات المقدمة من كافة الدول الهشة وهي أقل مما حصلت عليه بعض الدول التي تعاني من وضع هشاشة وبتصنيف أفضل منها مثل بنغلادش والتي لديها تحذير عالي – وهو وضع تصنيفي أفضل من الإنذار العالي جداً - حصلت على ما نسبته 5.9% من إجمالي المساعدات المقدمة لكافة الدول الهشة، إثيوبيا (إنذار) حصلت على 5.8%، وسوريا (إنذار عالي) حصلت على ما نسبته 11%.

مما يتطلب الأمر زيادة حجم المساعدات الإنمائية والمساعدات الإنسانية بشكل خاص إلى اليمن نظراً للظروف التي تعانيها والتي يؤكدها احتلالها المرتبة الأولى من حيث الهشاشة كما سبق الإيضاح.

جدول (2) الإجمالي والتوزيع النسبي للمساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة لبعض الدول الهشة بالأسعار الثابتة للأعوام (2020،2015،2010) حسب حالة الهشاشة

تصنيف الدول الهشة *	الدولة	(مليار دولار)			التوزيع النسبي %		
		2010	2015	2020	2010	2015	2020
تحذير عالي	بنغلادش	1.3	2.8	5.4	2.2%	4.3%	5.9%
إنذار	جمهورية الكونغو الديموقراطية	3.5	2.8	3.4	6.0%	4.3%	3.7%
	أوغندا	1.7	1.7	3.1	3%	2.7%	3.4%
	أثيوبيا	3.6	3.4	5.3	6.1%	5.4%	5.8%
	العراق	2.4	1.6	2.4	4.2%	2.5%	2.6%
إنذار عالي	سوريا	0.1	4.3	10	0.2%	6.7%	11.0%
	ميانمار	0.3	1.3	2.9	0.6%	2.0%	3.1%
	السودان	2.1	1	2.3	3.6%	1.6%	2.6%
	أفغانستان	6.5	4.5	4.2	11.2%	7.1%	4.6%
إنذار عالي جدا	الصومال	0.5	1.2	3	0.9%	1.9%	3.3%
	اليمن	0.7	1.9	2.5	1.2%	3.0%	2.8%
مجموع الدول الهشة		58.1	63.7	91.6	%100	%100	%100

المصدر:

OECD,QWIDS; https://stats.oecd.org/qwids/

* تصنيف مستويات الهشاشة وفق: Fragile States Index 2022 https://fragilestatesindex.org/2022/07/13/fragile-states-index-2022-annual-report/

[67] لمزيد من المعلومات حول المساعدات الإنمائية وتحويلات المغتربين يمكن الرجوع إلى وزارة التخطيط والتعاون الدولي، نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية، العدد(73 و 77)، 2022.

سادساً: السياسات والمعالجات

يحتوي هذا القسم على مقترحات السياسات الإجرائية والمعالجات في **أهم المجالات** التي يمكن أن تسهم في الحد من الهشاشة وتجاوز الواقع بصعوباته ومعوقات العمل التي تعترض سبيل النشاط الاجتماعي والتنموي على حد سواء.

البناء المؤسسي والحوكمة

على المدى القصير

- دعم جهود إحلال السلام المستدام والعادل وإنهاء الحرب وبالتالي تعزيز الاستقرار وتفعيل مؤسسات الدولة وسيادة القانون والدستور اليمني والحفاظ على السيادة الوطنية وتحقيق استقرار اليمن ارضا وانسانا.
- إنهاء الانقسام المؤسسي في مؤسسات الدولة وتحييدها، بحيث تضمن استمرار نشاطها وتخفيف معاناة المواطنين في توفير حاجاتهم المختلفة.
- العمل الجاد على بناء القدرات وتعزيز المنظومة المؤسسية بالخبرات والمهارات في كل مؤسسات الدولة.
- معالجة وضع المرتبات لموظفي الدولة بما في ذلك تطبيق اتفاق استكهولم وغيرها من الاتفاقات ذات الصلة.

على المدى المتوسط والطويل

- تعزيز مؤشرات الحوكمة الرشيدة واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية كونهما عنصرين أساسيين للقضاء على الصراع والهشاشة.
- تطوير القوانين الخاصة بالمساءلة والشفافية وتطبيقها من أجل الوصول إلى النزاهة في أداء الأعمال.
- تطبيق إصلاحات تعزز من الحكم المحلي مع إضفاء الطابع المؤسسي في العلاقة بين السلطة المركزية والإدارة المحلية، للحد من تعزيز الانقسامات بين المحافظات.
- إصلاح نظام القضاء وإنفاذ سيادة القانون وخاصة المحاكم الإدارية بما يحد من النزاعات ويؤدي إلى استقرار الوظيفة العامة.
- التوظيف والتعيين والترقية في العمل وفقا لمعايير الجدارة (التوصيف الوظيفي) وليس على أساس القرابة والوساطة والولاءات الحزبية والقبلية وغيرها.
- إعادة النظر في هيكلية الأجور لمختلف موظفي الدولة ورفع الحد الأدنى للأجور بما يتناسب والتغيرات في المستوى العام للأسعار، وتوحيد المرتبات في كافة أجهزة ومؤسسات الدولة للفئات الوظيفية المتشابهة.
- توفير الآلية المناسبة لنظام الحوافز التي تعزز من إنتاجية الموظف.

الاستقرار الكلي وتعزيز النمو

على المدى القصير

- إعداد خطة لإعادة الإعمار والتعافي الوطني وفق أولويات ومعايير متوازنة جغرافياً وقطاعياً.
- توحيد السلطات النقدية والمالية والعمل على إنهاء الانقسامات في السوق المالي والنقدي ومعالجة تباين سعر الصرف.
- تعزيز فعالية المؤسسات المالية والنقدية ومعالجة تحديات نقص السيولة، وإعادة ربط اليمن بالبنوك الدولية.
- استئناف وتطوير إنتاج واستكشاف النفط والغاز من أجل إقامة تعافٍ اقتصادي قادر على التصدي لمتطلبات النمو وتحقيق التنمية المستدامة، وأهدافها بحلول عام 2030 على وجه الخصوص، كما أن تعافي هذا القطاع يدعم جهود استغلال الموارد المتاحة وبقية محركات النمو والتنمية في اليمن.
- دعم المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتمكينها من الحصول على التمويل اللازم لدورها الحيوي في دعم التعافي والنمو الاقتصادي وتخفيف البطالة ومحاربة الفقر.
- بناء استراتيجيات تركز على عملية التنمية والتوسع في تقديم المساعدات الإنسانية التي يدعمها المجتمع الدولي، للتخفيف من معاناة المجتمع الإنسانية وتعزيز سبل العيش لتجمعات الفقراء.
- تحسين إنتاجية المحاصيل الزراعية النباتية والحيوانية ورفع مستوى تأمين مصادر الأمن الغذائي المحلي وخفض معدلات الاعتماد على العالم الخارجي، وخاصة من إنتاج القمح والحبوب.
- دعم التوسع في إنتاج المحاصيل النقدية وخاصة البن والعسل والسمسم والقطن والتوجه نحو زيادة التصدير.

على المدى المتوسط والطويل

- إصلاح نظام القضاء وإنفاذ سيادة القانون وخاصة المحاكم التجارية وبما يؤدي إلى حل المشاكل التي تحد من عملية الاستثمار لدعم عملية التنمية في البلد.

- تعزيز بيئة آمنة للاستثمار وتهيئة مناخ وبيئات محفزة لعمل المستثمرين في القطاعات التي تقوم على استخدام المعرفة بشكل مكثف، وفي القطاعات التي تشكل قيمة مضافة بحد ذاتها، وخاصة قطاعات الطاقة والصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي والطرق والموانئ.
- تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص في جوانب التعافي الاقتصادي وإعادة بناء مؤسسات الدولة.
- تعزيز قدرات القطاع الزراعي والصناعي والخدمي وتعزيز الشراكة الهادفة إلى تحقيق معدل نمو عال يخرج اليمن من قوقعة الدولة الهشة.
- رفع كفاءة الري المستدام وإدارة الاحتياجات المائية للمحاصيل الزراعية.
- المحافظة على الموارد الطبيعية للبيئة الساحلية والبحرية وتنميتها وترشيد استخداماتها لضمان تحقيق التنمية المستدامة.

تعزيز الأمن والعدالة

- تعزيز قدرات ودور المؤسسات الأمنية وأجهزة السلطة القضائية وتفعيل سيادة القانون، للحد من هشاشة الجوانب الأمنية وضعف أجهزة السلطة القضائية.
- توحيد المؤسسة الأمنية والعسكرية ودمج التشكيلات الأمنية والعسكرية في إطار المؤسسة العسكرية والأمنية على أسس وطنية ومهنية.
- تعزيز المصالحة المجتمعية والحفاظ على التماسك الاجتماعي.

تمكين ورعاية المرأة والطفل

- تعزيز قدرات النساء وتمكينهن من اكتساب الدخل، من خلال دعم مشاريعهن التجارية والخدمية والتدريب على المهارات التي تضمن استمرار هذه المشاريع والنهوض بها مستقبلاً.
- دعم سبل المعيشة والأنشطة المدرة للدخل المرتبطة بإنتاج الغذاء ذي القيمة الغذائية العالية مع التركيز على المرأة الريفية.
- تعزيز قدرات المرافق الصحية لتسهيل حصول النساء على خدمات الصحة الإنجابية، بما في ذلك رعاية ما قبل الولادة والولادة الآمنة ورعاية ما بعد الولادة والرعاية الصحية المتكاملة للأم والطفل، وتسهيل عملية النقل للنساء حيث أغلبهن يفتقرن إلى الإمكانات المادية للوصول إلى المراكز الصحية.
- تقديم المكملات الغذائية للأطفال دون سن الثانية والنساء الحوامل والمرضعات وتوفير المستلزمات التغذوية والأدوية في المديرية ذات الأولوية.
- إحالة الأطفال والنساء الحوامل والمرضعات الذين يعانون سوء التغذية الحاد إلى برامج العلاج والتغذية.

تمكين الشباب

- إدماج احتياجات اليافعين والشباب المتنوعة والمرتبطة بسوق العمل والتمكين الاقتصادي والاجتماعي، في إطار سياسات التنمية الاقتصادية للدولة، والمساعدات الإنمائية التي يتم تقديمها من قبل مجتمع المانحين.
- العمل على إعداد استراتيجية وطنية للتمويل الأصغر تعمل على تطوير صناعة التمويل متناهي الصغر، ودمج الخدمات المالية المستدامة للفئات الضعيفة في التنمية من الشباب والنساء.
- تعزيز الوصول إلى فرص التدريب الفني والتقني لليافعين والشباب وتمكينهم من اكتساب مهارات فنية وعملية تمكنهم من الاندماج في سوق العمل المحلية والإقليمية.

سيادة القانون في المؤسسات العامة

- تعزيز دور المؤسسات القانونية والعمل على إنفاذ القوانين على كل المستويات.
- تفعيل قوانين حقوق الإنسان وحرية الرأي وفقاً للدستور اليمني، والالتزام بها لحماية الحقوق والحريات لمختلف فئات المجتمع اليمني، بغض النظر عن توجهاتهم السياسية والاجتماعية.
- إنهاء الاختلالات والثغرات القانونية وتداخل الصلاحيات القانونية بين كثير من الجهات الحكومية.

دعم المانحين والشراكة في المجالات التنموية والإنسانية وتحقيق السلام

- إقامة الشراكات الفعالة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص ومجتمع المانحين الذين التزموا بمساعدة الدول الفقيرة، من خلال آليات فعالة لتنسيق وتنمية القدرات على المستوى المحلي والمركزي.
- حشد الموارد الكافية لتغطية الفجوة التمويلية في تنفيذ المشروعات التنموية والإنسانية.
- التنسيق الفعال وتعزيز الشراكة في مجالات التعاون الدولي والإقليمي وأساليب التخطيط والتنفيذ والمراقبة المتبعة لرفع كفاءة الأداء لخطط الاستجابة الإنسانية والتنموية.

قائمة المراجع الرئيسة

1. وزارة التخطيط والتعاون الدولي؛ التقرير الاقتصادي 2020.
2. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تحليل تطور أسعار السلع الغذائية في اليمن وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، مارس 2022.
3. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية، أعداد مختلفة.
4. البنك المركزي اليمني، التطورات المالية والنقدية، يونيو 2022.
5. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2017.
6. الأوتشا، وثيقة النظرة العامة للاحتياجات الإنسانية في اليمن، التحليل القطاعي للأمن الغذائي وسوء التغذية، فبراير 2021 وأبريل 2022.
7. الأوتشا، تقرير مراقبة تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية، اليمن ،2021.
8. الأوتشا، آخر المستجدات الإنسانية، العدد 09/ سبتمبر 2022.
9. البنك الدولي، مرصد الاقتصاد اليمني، هل تصفو الأجواء في سماء اليمن؟ ربيع - يونيو 2022.
10. البنك الدولي، تقرير عن الأوضاع الاقتصادية في اليمن، شتاء 2019.
11. البنك الدولي، مذكرة عن الفقر في اليمن، يونيو/حزيران 2017.
12. مجموعة البنك الدولي، التقييم المستمر للاحتياجات في اليمن 2020، المرحلة الثالثة.
13. قاعدة البيانات لصندوق النقد الدولي، 2021.
14. الإسكوا، التخطيط في السياقات الهشة، الهشاشة والتخطيط مقاربات رئيسة.
15. المنظمة الدولية للهجرة، تقرير الهجرة في العالم لعام 2020.
16. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقييم أثر النزاع في اليمن مسارات التعافي، 2021.
17. منظمة العمل الدولية، تقرير الدول الهشة والعمل اللائق في آسيا والمحيط الهادي والدول العربية.
18. التقرير العالمي حول النزوح الداخلي 2020.
19. منظمة العفو الدولية، مستبعدون: حياة الأشخاص ذوي الإعاقة وسط النزاع المسلح في اليمن.
20. إعادة تصور أولويات لتعافي القطاع الخاص في اليمن: إصلاح بيئة الأعمال والاستثمار في اليمن
21. المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، إدارة عملية الانتقال في اليمن: تقييم لتكاليف الصراع والتنمية في المستقبل، حلول مستدامة للقضاء على الجوع والحد من الفقر، ورقة مناقشة 0120، أيلول/سبتمبر 2012.
22. دور القطاع الخاص في بناء السلام في اليمن 2020، CARPO. .
23. أماني خليل باخريبه، الدولة الهشة، الموسوعة السياسية،2020/9/10، https://politcal-encyclopedia.org/volunteer/
24. البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي 2015.
25. World Bank, Fragility and Conflict on the Front Lines of the Fight against Poverty, 2020
26. World Bank Group Strategy for Fragility, Conflict, and Violence 2020-2025
27. IDP families benefit from distribution of food baskets, hygiene kits and kitchen utensils. Posted 300ct 2022 https://reliefweb.int/report/yemen/12335-idp-families-benefit-distribution-food-baskets-hygiene-kits-and-kitchen-utensils-enar
28. World Bank Group, 2020, Doing Business, https://archive.doingbusiness.org/en/reports/global-reports/doing-business-2020
29. DTM flow Monitoring Dashboard: Non- Yemeni migrant arrivals and Yemeni returnees In October 2022 Posted 9Nov2022 https://reliefweb.int/report/yemen/dtm-flow-monitoring-registry-dashboard-non-yemeni-migrant-arrivals-and-yemeni-returnees-october--2022-enar
30. Oxfam; Care International; Gencap (IASC)(2016):From the Ground Up: Gender& Conflict Analysis in Yemen
31. Thompson, C. “Financing in fragile contexts”, OECD Development Co-operation Working Papers,
32. Bertocchi, Graziella; Guerzoni, Andrea 2020: Growth, history, or institutions? What explains state fragility in sub-Saharan Africa, IZA Discussion Papers, No.4817, Institute for the Study of Labor (IZA).
33. Historical Overview: The World Bank Group’s Classification of Fragile and Conflict Affected Situations; https://thedocs.worldbank.org/en/doc/373511582764863285-0090022020/original/FCSHistorialnote.pdf
34. The Climate Crisis is a child rights crisis report, introducing the children's climate risk index, August 2021, UNICEF
35. The Fund for Peace، Fragile States Index 2022
36. مجموعة البنك الدولي، الحماية الاجتماعية والوظائف، الحماية الاجتماعية بين العمل الإنساني والعمل الانمائي، افكار قيمة مستقاة من اليمن، رقم 2104، ابريل 2021.